الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة مني يول ..... (النرويج)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٨٢ إلى ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

السيدة زيف (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): سيدتي السفيرة والصديقة، أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن مدى سعادتي إذ أشاهدكم ترأسون اللجنة الأولى. وأود أن أطمئنكم على الدعم الكامل لوفدي لكم وتعاونه معكم.

لقد اتخذ المجتمع الدولي، في مساعيه لتعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال تعددية الأطراف، نهجين رئيسيين. النهج الأول نهج ذو طابع أكثر أيديولوجية ولديه هدف طويل الأجل يتمثل في إنشاء عالم أكثر أمانا. والنهج الثاني نهج ذو طابع دفاعي وواقعي أكثر. وهذا النهج يرمي إلى التمييز بين أشد التهديدات العاجلة والوشيكة للأمن والاستقرار الدوليين، وإيجاد أفضل علاج مناسب وفعال للتصدي لها.

فعلى سبيل المثال، تقع مسائل نزع السلاح النووي ومسائل التعرف على الأسباب الجذرية للإرهاب في نطاق المسار الأول، بينما تقع المراقبة الصارمة والمسؤولية عن تصدير التكنولوجيا الحساسية وفرض حظر على نقل الأسلحة إلى الإرهابيين في نطاق المسار الثاني.

وتؤمن إسرائيل بأن تحديد أهداف طويلة الأجل من شأنه أن يسهم في إحلال السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن السعي إلى بلوغ الأهداف الطويلة الأجل لن يكون فعالا بدون أن يتم أولا تعريف التهديدات الحقيقية والماثلة التي تواجهنا. وما لم يتم التصدي بشكل سليم لتلك التهديدات لن نتمكن من الانخراط بجدية في عملية التعامل مع الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في إنشاء عالم أكثر أمانا للجميع.

وللأسف، فان التهديدات التي نواجهها في بيئتنا الإقليمية تتسم في أغلب الأحيان بطابع وجودي، وتتطلب بالتالي نهجا واقعيا وتدريجيا. وحالما يتم تعريف التهديدات، ينبغي أن تقترح وتطبق تدابير متواضعة وتدريجية بغية إنشاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واقع جديد يقوم على أساس الحوار وحسن الجوار. وذلك الواقع يمثل أمرا حيويا. وبدونه لا يمكن إجراء مناقشات فعالة بشأن نزع السلاح الإقليمي وتحديد الأسلحة.

إن المحاولات المصطنعة لتجاهل وقائعنا الإقليمية لا يمكن أن تسهم في بلوغ الأهداف الطويلة الأجل ويمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. ونؤمن بأن هناك مسألتين رئيسيتين لا بد من إيلائهما أعلى أولوية في مجال السلام والاستقرار الدوليين وهما: الإرهاب بجميع أبعاده، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

في هذا العام وصلت المخاطر على الاستقرار الإقليمي والعالمي الناجمة من هذين الشرين إلى مستويات غير مسبوقة. والفشل في إيجاد رد مناسب على هذه التهديدات في وسعه، ومن المحتمل، أن يتسبب في تدهور كبير للأمن الشخصي والإقليمي والعالمي.

حزب الله منظمة إرهابية مسلحة بأسلحة متقدمة ومتطورة، تستهدف المدن والقرى في دولة مجاورة مع الهدف المتعمد المتمثل في قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين. ويستخدم حزب الله القرى المحلية بوصفها قواعد للعمليات والمنازل المأهولة بالسكان بوصفها مواقع للإطلاق، مستغلا بشكل قاس المدنيين اللبنانيين باستخدامهم دروعا بشرية. وأثبت حزب الله أنه يشكل تهديدا استراتيجيا عاجلا لا لبلدي فحسب بل للبلدان الأخرى أيضا. ونية تلك المنظمة الإرهابية ونية البلدان الداعمة لها ظلت تتمثل في زعزعة استقرار المنطقة. وظلت المنظمة مسؤولة، من خلال أعمالها، عن الآلاف من الخسائر في الأرواح بين الأشخاص الأبرياء ودفعت المنطقة إلى حافة حرب شاملة.

ومن المؤكد أن المنظمات الإرهابية الأخرى ستحذو حذوها. فهي ستحصل على منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وعلى الصواريخ والقذائف المتطورة من الدول التي تقدم لها الدعم. وستنشئ قواعد جديدة داخل المناطق المأهولة بالسكان وستخفي الأسلحة في المنازل ووسط السكان المدنيين. وستستخدم، بدورها، السكان دروعا بشرية.

ويلزم المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، أن يجد ردودا لهذه التهديدات، بدلا من مجرد حصر حق الضحايا في الدفاع عن أنفسهم. وينبغي استثمار جهد خاص في منع وحظر نقل أي نوع من الأسلحة أو المعدات العسكرية إلى الجماعات الإرهابية.

وينبغي الأخذ بنهج حذر تجاه المعاملات المتعلقة بالأسلحة مع الدول المساندة للإرهاب. وينبغي مساءلة هذه الدول عن المساعدة التي قدمتها لحزب الله. وينبغي أن يكون التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، شرطا مسبقا لمبيعات الأسلحة لتلك البلدان في المستقبل. ذلك أن عدم التصدي على النحو الواجب لمسألة دعم الإرهاب قد يخلق سابقة خطيرة.

إن الإرهاب يعرّض استقرار المنطقة للخطر. ولن يكون لتدابير بناء الثقة ولا للمبادرات الأمنية الإقليمية الجديدة فعالية بدون تقليص مستوى ذلك الخطر بدرجة كبيرة.

وكما أشرت من قبل، فالمسألة الثانية التي تحتاج إلى إجراء قوي وحاسم من جانب المجتمع الدولي هي مسلك الدول التي تصنع أسلحة الدمار الشامل، في تجاهل كامل لالتزاماتها الدولية. لقد اجتمع ذلك مع جهد عدواني لإعداد وسائل إيصالها في نفس الوقت. ومنذ دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى حيز النفاذ، اعترفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسميا بأربع حالات هامة لعدم الامتثال. وحدثت ثلاث منها في منطقتنا، في دول لا تعترف بإسرائيل، ولا تزال إحداها تنادي علنا بإزالتنا. وكما هو

موثق بوضوح في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن نفس هذا البلد، إيران، في تحد لقرارات مجلس الأمن، يواصل تطوير برنامجه النووي، وتطوير وسائل إيصال متوسطة وبعيدة المدى في الوقت ذاته.

حاول المجتمع الدولي طيلة أربع سنوات تقريبا، أولا أن يكشف واقع أنشطة إيران النووية، ثم أن يتلقى إيضاحات فيما يتعلق باكتشافاته؛ وحين لم يتسن الحصول على هذه الإيضاحات، سعى إلى وقف برنامج إيران السري. وللأسف، لم تثمر تلك الجهود حتى الآن. علاوة على ذلك، فإن إيران مصدر لانتشار المكونات الدقيقة لبرامج الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وهي تقوم علنا بتسليح ودعم منظمات إرهابية، أولها جميعا حزب الله. ومن الجدير بالذكر أن سوريا تساعد إيران في هذه الرعاية. وتجمع سياسة إيران على نحو خطير بين أطياف التهديدات التي يلزم اتخاذ نهج متزن وصافي الذهن إزاءها. أما محاولات إغفال الواقع وتأخير تنفيذ التدابير الضرورية فقد ثبت أنها نهج خاطئ.

وقد أسهبت فيما يتعلق بالتهديدات الرئيسية، وأعتزم الآن أن أقول بضع كلمات عما يلزم عمله بشأنها. وبما أن تلك التهديدات، للأسف، ليست جديدة على المجتمع الدولي، فقد بُذلت محاولات كثيرة للتعامل معها. وقد بلور مجلس الأمن بعض هذه التدابير، ويظهر بعضها الآخر في مختلف برامج الجمعية العامة وأنظمتها ذات الصلة، بما فيها الآتي.

إن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قد جعل من أهدافه الرئيسية منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين. ووضع توصيات محددة عن كيفية تحقيق ذلك الهدف على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

واعتمدت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، هذه الهيئة ذاتها، بتوافق الآراء على مدى السنتين الماضيتين قرارا يدعو إلى منع عمليات نقل منظومات الدفاع الجوي المحمولة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

ويقتضي قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من الدول الأعضاء أن تطبق ضوابط حازمة على الصادرات لمنع نقل تكنولوجيات الأسلحة الدقيقة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. ويحدد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) توصيات للتعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف بهدف مكافحة الإرهاب الدولي. والقرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) بشأن إيران يحددان متطلبات واضحة من هذين البلدين في المجال النووي. كما يدعو القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى نزع سلاح جميع المليشيات المسلحة في جنوب لبنان. وفي الآونة الأخيرة، بعد الصراع الأخير، يحظر القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) نقل أي نوع من الأسلحة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومة الشرعية للبنان.

ليست هذه سوى أمثلة قليلة على مختلف القرارات والأدوات التي تمخضت عنها المفاوضات المطولة والحلول التوفيقية الدقيقة. ولو نفذت بشكل كامل لمنعت نشوب الصراع الأخير في منطقتنا، وهي تنطوي على إمكانية منع الصراعات في المستقبل كذلك.

لدينا الأدوات. ولكن علينا أن نتخذ القرار بصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي، بالتأكد من تنفيذها. ولا يمكن أن يكون إعداد الأدوات وصياغة القرارات هدفا في حد ذاته. فكلنا نريد أن نشهد استقرارا في منطقتنا المضطربة. وبالمثل، نريد أن نضمن استمرار الأمان والاستقرار على الصعيد

العالمي. وللعمل على تحقيق هذين الهدفين، لا يلزمنا أن نصوغ القرارات فحسب، بل يلزم أيضا، أن نضمن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، مهما بلغت صعوبة الأمر.

السيد بوشعراء (المغرب) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية يا سيدتي الرئيسة أن أتقدم لكم بتهنئة الوفد المغربي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ويسر مملكة المغرب أن ترى النرويج، وهي مكرسة على الدوام لقضية نزع السلاح، تتولى رئاسة اللجنة. وأؤكد لكم دعم الوفد المغربي الكامل في عملكم. وأتقدم بالتهنئة أيضا لأعضاء المكتب الآخرين.

كذلك أود أن أرحب بالسفير ساريفا، الذي يترأس أمانة اللجنة الأولى حاليا، وأن أشكر السفير تاناكا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على العمل الممتاز الذي تقوم به إدارته.

ويعرب الوفد المغربي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

لن يرى هذا العام نهاية الفشل الحتمي الذي منيت به هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح. ولا جدوى من إعداد قائمة حصرية بإخفاقات الشهور الماضية. فهي كثيرة ومعلومة للجميع. بل يفوقها إثارة للقلق ما نشعر به من شك المجتمع المدني المتزايد في وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقبول التحديات الكبيرة التي يشكلها نزع السلاح وعدم الانتشار في القرن الحادي والعشرين.

لقد أصبح من المعتاد لدى البحث عن تفسير مقنع لحتمية الفشل، أن نبرره بالإشارة إلى أساليب عملنا العتيقة. والواقع أن من الصعب أحيانا أن يفسر للمراقب الخارجي كيف يمكن لهيئات مسؤولة عن أمور بهذا القدر من الأهمية للأمن الدولي أن تقضي ساعات بلا نهاية في مناقشة مسائل إجرائية، كما حدث في الماضي، وأن تتفاوض أحيانا كلمة بكلمة على أمور ثانوية، في غفلة تامة عن جوهر أعمالها، ومن ثم تقلص الثقة والأمل الموضوعين فينا من جانب المجتمع المدني. ولا يبدو أن اشتراط الحصول على نتائج يشكل عنصرا في أهدافنا المباشرة، رغم ضرورته لأي إجراء يتخذ.

ولهذا السبب، إذا أردنا تبسيط طرق عملنا واستكمال أساليبنا في التفاوض، يبدو من الضروري أن نثير بعض أسئلة جوهرية.

ما الذي نريد أن نحققه؟ ما هي الأهداف الجماعية التي لدينا وهل بإمكاننا تحقيقها؟ ما معنى العمل الجماعي؟ تلك ولا شيء غيرها هي المعايير التي ينبغي أن تحدد طرق عملنا. هل لدينا رؤية مشتركة ومنظور مشترك للعالم الذي نود أن نعيش فيه؟ وإذا كانت الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب، سنرى إمكانيات هائلة تتفتح من حيث تحديث أعمال اللجنة الأولى. أما إذا ثبت أن من المستحيل تحديد أولويات مشتركة، فسيُكتب علينا إطالة أمد الخلافات اللانهائية في الرأي التي تبدو مميزة لعملنا منذ مدة طويلة إلى ما لا نهاية.

وما هي، في نهاية الأمر، أولويات هيئة تداولية من هذا القبيل، مسؤولة عن تحديد النهج العام الذي سيتخذه المجتمع الدولي في العام القادم في مجال نزع السلاح؟

ودعونا نشير إلى عدد من الحقائق الواضحة. أولا، إن نزع السلاح وعدم الانتشار لا يمكن فصلهما عن بعض. وليس بوسعنا أن نحقق تقدما في أحد هذين المجالين مع إغفال المجال الآخر. والحقيقة البديهية الثانية هي أنه ينبغي لنا أن نذكر بأن ثمة ضرورة لإحياء الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ولننظر في أهم مثال في هذا الصدد، وهو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد أصبح من المعتاد أن نحط من قدر هذه المعاهدة من خلال

التركيز على مآخذها. ومع ذلك، فإنها قد أتاحت السيطرة على انتشار الأسلحة النووية، كما أنها وضعت ضوابط أساسية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية. وأفضت هذه المعاهدة أيضا إلى إرساء التزامات قانونية ضرورية للقوى النووية.

وإذا كنا ننشد التقدم في ميدان نزع السلاح، فإنه لا يجوز لنا أن نتجاهل الماضي، بل يجب علينا أن ندعم منجزاتنا، على النحو الوارد في أحكام معاهدة عدم الانتشار، وفي الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وليس من اللائق أن نقلل من شأن المعاهدات الرئيسية الدولية، بل ينبغي لنا أن نعززها. وفي هذا الصدد، تمثل تعددية الأطراف النهج الصحيح، فهي جامعة بحكم تعريفها، وتمكِّن من اتخاذ إجراءات هامة وملموسة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل. هذه هي الروح التي تستند إليها مطالبات حركة عدم الانحياز، التي تحظى المغرب بعضويتها، حسبما جاء في الوثيقة الختامية التي اعتمدت في هافانا بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر.

وثمة أهمية أساسية أيضا للبعد الإقليمي لنزع السلاح العام والكامل فيما يتصل بالأمن الدولي. ولا شك أن حق كل دولة في الدفاع عن نفسها والتكفل بأمنها من الحقوق المعترف بها في الميثاق. ولكن كيف يمكن لنا ألا نشعر بالجزع إزاء ما أعلنه المعهد الدولي لبحوث السلام في ستكهولم، منذ وقت قريب، من أن النفقات العسكرية العالمية في عام ٢٠٠٦ وحده قد تجاوزت ١ ٠٦٠ بليون دولار؟ وأهم قضية للمملكة المغربية في القرن الحادي والعشرين، هي التنمية البشرية ونشر المعارف وتدعيم منافع الديمقراطية. ومن دواعي الفزع، وبالتالي، أن ملايين الدولارات تكرس لشراء المعدات العسكرية في مناطق تفتقر إلى مشاريع إنمائية كان من شأنها أن تتيح مزيدا من التكامل الإقليمي.

والمملكة المغربية ملتزمة كل الالتزام بفضائل الحوار والتفاوض وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وبلدي يتابع باهتمام جميع المبادرات التي يمكنها أن تكفل السلم في المنطقة المجاورة لنا مباشرة، وهي منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذه المبادرات تتضمن – في الجزء الجنوبي من المنطقة – إنشاء مغرب موحد ومزدهر يلتزم باحترام سيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية. وهذا يشمل، في الشرق الأوسط، حل قضية فلسطين وإنشاء دولة فلسطينية مع جعل القدس الشريف عاصمة لها. ومن الضروري بغية كفالة السلام الدائم في هذه المنطقة، أن تلتزم إسرائيل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولقد عملت المملكة المغربية دائما، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، على الوفاء بالتزاماتها بكل دقة. وانتخب بلدي مؤخرا لعضوية مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسيواصل بذل جهوده لتحقيق اتفاق بشأن المسائل الرئيسة المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمنظومات الإيصال، يحظى المغرب برئاسة مجموعة الدول المنضمة إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. والمغرب لن يدخر جهدا، في هذا السياق، في العمل على توضيح وتعزيز أهداف مدونة لاهاي هذه من خلال الحوار، الذي نأمل أن يكون حوارا بنَّاء، وذلك مع البلدان التي لم توقع بعد على هذا الصك الدولي الهام بهدف إضفاء الطابع العالمي عليه.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن منطلق الاهتمام بإعادة تنشيط جميع الهيئات المسؤولة عن نزع السلاح في الأمم المتحدة، سوف يقوم بلدي، الذي يرأس مجموعة الدول الـ ٢١ غير المنحازة والمحايدة في مؤتمر نزع السلاح، بالعمل

الجاد من أجل تشجيع الحوار الذي يرمي إلى بلوغ حلول متوازنة تُمكِّن تلك الهيئة من تخطي المأزق الراهن في أعمالها.

إن أعمال ومنجزات هذه الدورة من دورات اللجنة الأولى سوف تُقيَّم في ضوء قدرتنا على الوفاء بتوقعات الشعوب والمجتمع المدني فيما يتصل بتلك القضية الهامة التي تتمثل في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولقد سبق أن نوقشت هذه المشكلة في المؤتمر الاستعراضي في شهر تموز/يوليه؛ ويجب التصدي لها على نحو سريع وبشجاعة. والاتجار بالأسلحة، الذي يؤجج لهيب الصراع – وخاصة في القارة الأفريقية – يُفضي إلى آثار وخيمة من حيث فقد الأرواح. وهو يؤثر أيضا على التنمية الاقتصادية في البلدان المعنية، ويضعف مؤسسات الدولة. والاتجار بالأسلحة يحول دون تمتع الناس بأبسط حقوقهم الأساسية، وهو الحق في الحياة والتنمية. وثمة أمل لدينا في أن تتوصل اللجنة الأولى بشأن مسألة هامة كهذه إلى ردود تستجيب للتوقعات المشروعة للناس المتضررين في المجتمع المدني بأسره.

السيدة تيرازاس أونتيفيروس (بوليفيا) (تكلمت بالأسبانية): أود قبل كل شيء أن أهنئكم، يا سيدتي، على انتخابكم لرئاسة لجنة نزع السلاح والأمن الدولي. وأود أيضا أن أهنئ جميع أعضاء المكتب الذين يقومون بمساعدتكم في الاضطلاع بتلك الواجبات الهامة المتعلقة بتوجيه أعمالنا.

وبوليفيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، سوف نتذكر أن ٦٠ عاما قد انقضت منذ قيام الجمعية العامة، في دورتها الأولى عام ١٩٤٦، باتخاذ القرار ٤١ (د-١) بشأن المبادئ المتصلة بتنظيم الأسلحة والحد منها بصورة عامة، عملا بالمادة ١١ من الميثاق، وبغية تعزيز السلام والأمن الدوليين وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ومع هذا، فإن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى لا تزال مبعث قلق بالغ بالنسبة للمجتمع الدولي، ليس بسبب زيادة عدد الدول التي تمتلك هذه الأسلحة فحسب، بل أيضا بسبب تزايد صعوبة منع اتساع نطاق هذه الأسلحة. ومما يمثل خطرا حقيقيا أمام جميع الدول في كل قارة وفي كل منطقة من مناطق العالم، وجود الآلاف من الأسلحة النووية في حالة استعداد قصوى، وانتشار هذه الأسلحة ووصولها إلى مناطق غير مستقرة، واحتمال حصول أطراف من غير الدول، من قبيل الجماعات الإرهابية، على هذه الأسلحة النووية أو على مواد ذات صلة.

وينبغي لنا أن نتذكر أيضا بأن الجمعية العامة قد قامت، في القرار ٤١ (د-١)، بحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على تقديم كل مساعدة ممكنة إلى مجلس الأمن، وإلى لجنة الطاقة الذرية، من أجل تعزيز إرساء وصون السلام الدولي والأمن الجماعي مع تحويل أقل قدر ممكن من موارد العالم البشرية والاقتصادية إلى مجال شراء الأسلحة.

ومن المؤكد أنه على مدى العقود الستة الماضية، أخذت الفجوة الاقتصادية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في الاتساع، كما أنه لم يتوفر حل للتهديد المطرد لأسلحة الدمار الشامل، ولمشكلة الفقر المدقع أيضا.

ونحن نتساءل عن سبب عدم نجاح مدى هذه التهديدات، التي يعي المجتمع الدولي تماما ما لها من آثار مدمرة، في إقناع كل فرد بالحاجة الحاجة إلى التحرك قدما إلى الأمام، على نحو حازم وثابت، في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولماذا يستسلم البعض، دون مقاومة، لتملك هذه الأسلحة بالرغم مما تنطوي عليه من مخاطر؟

وتعتقد بوليفيا أن الخطوة الأولى نحو نزع السلاح العام والكامل، وهي خطوة من شأنها أن تتيح كفالة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها، تتمثل في المشاركة العالمية في معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، في ظل نظام دولي للمراقبة والرصد، ومع التزام كل دولة بهذه المعاهدات بشكل دقيق.

والحقيقة أن العمل على الصعيد العالمي ليس بالسبيل الوحيد لمواجهة هذا التهديد. ومع ذلك، فإن الضم والمشاركة يتصفان بالأهمية إذا أرادت جميع الدول أن تتحمل مسؤولية مشتركة من أجل مواجهة أكثر المشاكل العالمية إلحاحا.

وفي ذلك الصدد، يجب على الأمم المتحدة وعملية تعددية الأطراف أن تقوما، بالرغم من الفرص الضائعة، بأداء دور نشط وثابت بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مع اضطلاعهما مرة أخرى بإيلاء قضية نزع السلاح، إلى جانب قضية التنمية، أهمية كبيرة في برنامجيهما.

بيد أنه ثمة دلالات ضئيلة تبعث على الأمل، فالأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تذكر في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٦، أنه قد أحرز تقدم كبير منذ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بشأن وضع نظام التحقق للمعاهدة، وكذلك بشأن الإعداد لدخولها حيز النفاذ. وأكدت من جديد أيضا أن هناك دعما سياسيا قويا لهذا الصك وقدمت تقييما إيجابيا جدا لما يبذله المجتمع الدولي من جهود متعددة الأطراف من أجل تحقيق بدء نفاذها.

ولقد انضمت بوليفيا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وصادقت عليها في عام ١٩٩٩. وهي تشارك حاليا في نظام الرصد الدولي، عن طريق محطتين لرصد الزلازل ومحطة أخرى للرصد دون الصوتي. وأنشأت بوليفيا سلطة وطنية وهيئة تقنية للعمل كمنسقتين لمركز البيانات القومي.

وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق للسلام ومناطق غير نووية يُشكل سبيلا لتحقيق نزع السلاح النووي، كما يعكس تلك الرغبة الكامنة لدى كل فرد في التمتع بالسلام والأمن على نحو حقيقي، والقضاء على آفة الحروب، وتحرير الموارد الاقتصادية والفكرية وغيرها بغية تكريسها بصورة أساسية لمتطلبات التنمية.

ومنذ عام ١٩٦٧، فإن رسالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تتمثل في وجود بلوغ هدف تخليص العالم من الأسلحة النووية، قد عبرت المحيطات والبحار، وأصبحت تتردد على نحو متزايد في قارات ومناطق دون إقليمية أخرى. ومن دواعي غبطتنا أن نشهد القيام، بالإضافة إلى إبرام معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغ وبانكوك وبليندابا التي أفضت إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنح منغوليا مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية، بالتوقيع في شهر أيلول/سبتمبر على معاهدة سيميبالاتينسك بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

وسوف تواصل بوليفيا تشجيع ومساندة مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بناء على تجربتها الذاتية بوصفها دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، كما أنها ستقوم، وفقا لتقاليدها المسالمة، بالاستمرار في المشاركة في جميع المبادرات المتعددة الأطراف، التي تُسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

والمشكلة المتعددة الأوجه المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتداول بهذه الأسلحة دون ضوابط ما، إلى جانب العواقب الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية المترتبة على ذلك، قد دفعت

حكومتي إلى زيادة جهودها من أجل سن قانون لتنظيم حيازة وتسجيل وامتلاك وحمل هذه الأسلحة لأغراض مدنية وعسكرية. ولقد طالبنا بالتالي بمساعدة تقنية من مركز نزع السلاح الإقليمي في ليما، بيرو، وذلك من أجل وضع مشروع قانون عن الاستخدام المزدوج للأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الكيميائية.

وما زلنا نواصل تبادل الخبرات، إلى جانب تناول قضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وذلك في الإطار دون الإقليمي للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجماعة بلدان الأنديز.

وقد قامت بوليفيا أيضا بالشروع في عملية التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومع وجود طريقة فعالة لتنشيط الجمعية العامة تتضمن الامتثال لقراراتها ومقرراتها، تسعى بوليفيا إلى الوفاء بمتطلبات القرارات المتخذة بتوصية من اللجنة في نطاق الإطار الزمني المحدد.

أخيرا، من رأي بوليفيا أن هناك أولوية تتمثل في المضي قدما في مجال التثقيف بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة للسلام بالتعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية ومجموعات المجتمع المدني.

السيدة روكا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، إن وفدنا يسعده جدا رؤية ممثلة دولة صديقة وحليفة تشغل مقعد الرئاسة. وجميع الدول الأعضاء تعترف بذلك الدور الرائد الذي اضطلعت به النرويج في ميدان تشجيع الجهود الرامية إلى تحديث الأمم المتحدة وجعلها منظمة أكثر فعالية. ونحن على ثقة بأن اللجنة سوف تزدهر تحت إدارتكم، ونعد بتوفير مساندتنا لمساعيكم.

ووفدنا يأمل أن تقوم رئيسة اللجنة وأعضاء المكتب، الذين نتقدم إليهم بتهانينا، بتوجيه الدول الأعضاء نحو كفالة اضطلاع الجمعية العامة هذا العام باعتماد مجموعات بنود من جدول الأعمال وافقت عليها اللجنة بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٤. ونعتقد أن تنفيذ هذه المجموعات من البنود من شأنه أن يزيد من المساهمة في زيادة تحسين فعالية أساليب عمل هذه اللجنة، على نحو ما سبق للجمعية العامة أن توخته عندما اتخذت القرارين ٤١/٥٨ و ٩٥/٥٩ بتوافق الآراء، وهما قراران تشرفت الولايات المتحدة بتقديمهما.

وفي ذلك الصدد، ننتهز هذه الفرصة كي نذّكر الوفود بما تعرضت له الدول الأعضاء من صعوبات بسبب الممارسة الأخيرة للأمانة العامة التي تشمل تقديم بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية بصورة شفوية، لا خطية. وجميع الوفود تستفيد من القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة ومدروسة بشأن مسائل الميزانية كافة. وبالتالي، فإن وفدنا يدعو زملاءنا في الأمانة العامة، بكل احترام، إلى أن يكفلوا تعميم هذه البيانات حتى ولو كانت لا تتضمن نفقات إضافية، قبل الموعد بوقت كاف، حتى تتمكن الوفود من تقييمها على نحو سليم. ولعل رئيسة اللجنة والمكتب يستخدمان مساعيهما الحميدة لتحقيق هذه الغاية.

وفي المستقبل، قد تنظر الحكومات بالفعل إلى عام ٢٠٠٦ باعتباره عاما حاسما. فبعد سنوات مديدة من التقاعس عن العمل، شرع مجلس الأمن في نهاية الأمر في معالجة ما يحيق بصون السلم والأمن الدوليين من تهديدات جراء برنامجي الأسلحة النووية لدى إيران وكوريا الشمالية. وكذلك قام مؤتمر نزع السلاح، الذي قضى غالبية العقد الماضي في مجادلات إجرائية عقيمة، بتكريس نفسه هذا العام

لإجراء مناقشات موضوعية جادة – لم تصل بعد إلى مستوى المفاوضات وإن كانت تتسم بالموضوعية – وذلك في إطار مسعاه للتخلص من الروابط السياسية التي منعته لفترة ١٠ سنوات تقريبا من الاضطلاع بمسؤولياته، بوصفه يشكل المحفل الرئيسي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن اتفاقات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

ما هي الاستنتاجات التي يمكن لنا أن نستخلصها بناء على ما حدث في جنيف من تطورات في هذا العام؟ الاستنتاج الأول هو أن مؤتمر نزع السلاح ليس بحاجة إلى إنشاء هيئات فرعية من أجل إجراء دراسة متعمقة للقضايا التي تهم دوله الأعضاء، أما الاستنتاج الثاني فهو أنه لا يوجد سوى بند واحد معروض على اللجنة في الوقت الراهن يصلح للتفاوض، وعنيت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويشير وفدنا إلى ما قاله الأمين العام لدى مخاطبته المؤتمر في ٢١ حزيران/يونيه.

”لقد حان الوقت، منذ زمن طويل، لقيام هذه الهيئة التفاوضية بالتخلي عن الروابط المغرقة في استهلاك الوقت التي سادت نهجكم في السنوات الأخيرة، والمضي إلى العمل الموضوعي. ولا أنكر الصعوبة التي تواجهونها في تسوية الخلافات القائمة منذ عهد بعيد، وخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية. ومع ذلك، فإن هذه الصعوبات قليلة الأهمية بالقياس إلى التحديات الهائلة التي يواجهها المجتمع العالمي في ذلك المجال الأوسع نطاقا والمتصل بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة“.

وثمة أهمية خاصة للتفاوض المبكر من قبل مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لأن المجتمع العالمي لا يواجه اليوم تحديا أكبر من التحدي الذي يمثله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. وفي حالة وقوع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في أيدي دول مارقة أو في حوزة إرهابيين، فإن ذلك يمكن أن يُفضي إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين الأبرياء والمجتمع الدولي بكامله. ولهذا الغرض، تصدرت الولايات المتحدة عرض معاهدة تفضي إلى التفاوض.

وقد تعاونت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة مع الحكومات التي تشاطرها الرأي بشأن مجموعة من النهج الابتكارية المتعلقة بعدم الانتشار. ولقد اعتمدنا على مؤسسات قائمة، من قبيل مجلس الأمن وأنشطة لجنته المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠؛ ومجموعات الدول الموجودة، مثل مجموعة الثمانية والشراكة العالمية؛ والتحالفات المخصصة، على غرار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

ولا تزال هناك أهمية حاسمة لتقليل ومنع الانتشار على الصعيد العالمي. والولايات المتحدة ملتزمة بالبرنامج التعاوني للحد من الخطر وبما يماثله من جهود، وهي تقوم برصد موارد كبيرة لهذه البرامج، كما أنها تدعو الدول الأخرى إلى أن تضاهي التزامنا بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ولقد أسهمت الولايات المتحدة، في عامنا هذا، بما يزيد على بليون دولار من أجل برامج الحد من الخطر وعدم الانتشار.

واليوم، تبرع حوالي ٢٤ مانحا، بما في ذلك الولايات المتحدة، بأكثر من ١٧ بليون دولار نحو هدف الشراكة الذي يبلغ ٢٠ بليون دولار. كما أن الولايات المتحدة تعمل عن كثب مع روسيا لكفالة أمن الموارد النووية المعرضة للخطر وإزالة المواد الفائضة التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة. وفي مؤتمر قمة براتسلافا الذي عقد في عام ٢٠٠٥، اتفق الرئيس بوش والرئيس بوتين على تسريع تلك الجهود واستكمال عمليات تحسين الأمن بنهاية عام ٢٠٠٨.

وبالبناء على جهود الأمن النووي تلك، أطلق الرئيس بوش والرئيس بوتين، في ١٥ تموز/يوليه، المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وفي إطار تلك المبادرة، نسعى لبناء ائتلاف دولي للدول الملتزمة بالتعاون على تحسين تحديد مصير المواد النووية والمواد الإشعاعية ومراقبتها وحمايتها المادية؛ وكشف وكبح الاتجار غير المشروع؛ والرد على نتائج أعمال الإرهاب النووي وتخفيف آثارها؛ وضمان أن تتخذ الدول جميع التدابير الممكنة لمنع توفير الملاذ الآمن للإرهابيين الذين يسعون للحصول على المواد النووية أو لاستخدامها؛ وتعزيز شبكاتنا القانونية الوطنية الخاصة لضمان المقاضاة الفعالة للإرهابيين والأشخاص الذين ييسرون الأعمال الإرهابية.

وإضافة إلى التهديد النووي، ما زالت التهديدات الناجمة عن الأسلحة البيولوجية والكيميائية تشكل مصدرا للقلق. واضطلعت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بجهود وطنية لاتخاذ وتعزيز تدابير للتنفيذ، بما في ذلك سن التشريعات الجنائية، والأمن المتعلق بمسببات الأمراض ورصد الأمراض في حالات الاستخدام المزعوم لهذه الأسلحة أو حالات اندلاع الأمراض. وبالمثل، ستكون الدروس المستخلصة من زيارات المساعدة التقنية إلى عواصم الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية مفيدة فائدة كبيرة في تقديم المساعدة للأطراف الأخرى في المعاهدة. وبطبيعة الحال، ستساعد تلك الجهود الأطراف في الاتفاقيتين على الوفاء بالتزاماتها في إطار قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونتطلع إلى التوصل إلى اتفاق خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بغية مواصلة تلك الجهود الواقعية لكبح هذه التهديدات المتزايدة.

ولكن الأخبار ليست جميعها طيبة. وكما يدرك الأعضاء، فإن نظام منع الانتشار النووي ما زال يواجه تحديات كبيرة من كوريا الشمالية وإيران. وفي كلتا الحالتين، تتابع الولايات المتحدة الدبلوماسية المتعددة الأطراف، بالتضافر مع الأصدقاء والحلفاء، بغية التصدي لهذه التحديات. وزيادة المجتمع الدولي لتركيزه على منع الانتشار والامتثال في المنتديات المتعددة الأطراف والتدابير المتعددة الجنسيات ستحقق، بمرور الوقت، التغيير الذي تمس الحاجة إليه في نموذج النظام العالمي لمنع الانتشار.

إن الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ حيال إعلان حكومة كوريا الشمالية يوم الثلاثاء عزمها على إجراء تجربة نووية. وذلك الإجراء سيكون مخالفا بشكل مباشر لمصالح جميع جيران كوريا الشمالية وللسلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسنعمل مع اليابان وكوريا الجنوبية وجميع شركائها بغية تسجيل معارضتنا لذلك الإعلان الاستفزازي.

إن الولايات المتحدة وشركاءها في المحادثات السداسية يسعون إلى لا نووية شبه الجزيرة الكورية من خلال الوسائل السلمية والدبلوماسية. وما زلنا نسعى لتنفيذ البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي انبثق عن المحادثات السداسية والذي يقدم لكوريا الشمالية طريقا واضحا نحو مستقبل إيجابي وفوائد ملموسة في العودة إلى الوفاء بالتزامها باللانووية. وما زلنا نعمل مع شركائنا في المحادثات السداسية على إعادة الكوريين الشماليين إلى المحادثات، وقد عرضنا قبل وقت قصير عقد اجتماع وزاري سداسي في ماليزيا بغية تزويد الكوريين الشماليين بمنبر رفيع المستوى للإعراب عن شواغلهم.

ونناشد جميع الأعضاء الخمسة في المباحثات السداسية وكذلك مجلس الأمن – على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) – بذل كل الجهود لإقناع كوريا الشمالية بأن إجراء تجربة لسلاح نووي لن يؤدي إلا إلى المزيد من عزلها ولن يخدم مصالح شعب كوريا الشمالية.

ومن دواعي إحساسنا بخيبة الأمل أن كوريا الشمالية ما زالت ترفض تلك المساعي، وترفض الوفاء بالتزامها في إطار البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بالتخلي عن الخيار النووي وترفض منذ أكثر من ١١ شهرا العودة إلى المحادثات السداسية. إن تجريب كوريا الشمالية لسلاح نووي من شأنه أن يؤدي بشكل حاد إلى تقويض ثقتنا بالتزام كوريا الشمالية باللانووية وبالمحادثات السداسية، وسيمثل تهديدا للسلام والأمن في آسيا وبقية العالم. والإجراء الاستفزازي من ذلك النوع لن يؤدي سوى إلى المزيد من عزل نظام كوريا الشمالية وحرمان شعبها من الفوائد الجدير بها حقا التي توفرها له المحادثات السداسية. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع حلفائها وشركائها لإحباط ذلك الإجراء المتهور وسترد بالشكل المناسب. ونقف بثبات مع شركائنا في المنطقة ونؤكد من جديد على التزامنا بأمنهم.

وفي حالة إيران، اتخذ مجلس الأمن، في ٣١ تموز/يوليه، القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦). ويطالب ذلك القرار بأن تعلق إيران أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود، ويناشد إيران اتخاذ خطوات يرى مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها ضرورية. وكان الموعد النهائي لامتثال إيران ٣١ آب/أغسطس.

إن المجتمع الدولي قدم لذلك النظام خيارا بين مسارين مختلفين بشكل أساسي. والخيار السلبي لإيران هو المحافظة على المسار الحالي، بالسعي إلى حيازة الأسلحة النووية خرقا لالتزاماتها الدولية. وإذا قامت إيران بذلك العمل، فإنها ستواجه المزيد من العزلة الدولية والجزاءات. وفشل إيران في الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) يوفر ولاية واضحة لاتخاذ قرار بفرض جزاءات في إطار الفصل السابع. وقد أعرب المجلس عن عزمه على اتخاذ تدابير في إطار المادة ٤١ من الميثاق بوصفها جزءا من القرار الذي اتخذ في تموز/يوليه. ويتمثل الخيار الايجابي والبناء في أن يعدل النظام الإيراني مساره الحالي ويمتثل لقرار المجلس ١٦٩٦ (٢٠٠٦). وذلك الطريق سيحقق فوائد كبيرة للشعب الإيراني، بما في ذلك الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ويغتنم وفدنا هذه الفرصة ليعرب عن خيبة الأمل العميقة للولايات المتحدة لأن المجموعة الآسيوية، هنا في نيويورك، عينت إيران نائبا لرئيس هيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل الماضي ولأن مجموعة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، في فيينا، عينت إيران نائبا لرئيس المكتب في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشهر الماضي. ومعاملة إيران بوصفها عضوا لا غبار عليه في مجتمع الدول يوجه إلى ذلك النظام وإلى المجتمع الدولي بالتحديد رسالة خاطئة حول التجاهل المستمر لإيران لالتزاماتها في ما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهذا العام، سنحت الفرصة للجنة الأولى لاستخدام الآليات القوية التي أنشأتها الوفود في الأعوام الأخيرة بغية تعزيز الحوار المتعلق بالأمن الدولي. وعلينا جميعا أن نبذل أقصى جهدنا لترك خلافاتنا جانبا والتكاتف للإعراب، بأقوى صورة ممكنة، عن تصميم المجتمع الدولي على إحباط أهداف الذين يمزقون نظام منع الانتشار النووي وبالتالي يؤدون إلى تقويض أمننا المشترك. ويتطلع وفدنا إلى العمل مع الوفود التي تشاطرنا نفس الأفكار لبلوغ ذلك الهدف.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بوركينا فاسو، أود أن أهنئكم، سيدتي، تهنئة حارة على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى استعدادنا الدائم للمساعدة والتعاون. ونقدم تهانئنا أيضا للسفير تاناكا، سواء على تعيينه رئيسا لإدارة شؤون نزع السلاح أو على بيانه الهام الذي أدلى به في بداية أعمالنا.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

يقدَّر أن يصل الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠٠٦ إلى مبلغ ١,١٢ تريليون دولار. ومع ذلك، وكما لاحظ الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة (A/61/1)، يموت كل عام ١٠ ملايين طفل قبل عيد ميلادهم الخامس، في معظم الأحيان بأسباب يمكن الوقاية منها، ويعاني أكثر من ٨٠٠ مليون شخص من سوء التغذية المزمن، وقد مات أكثر من ٢٥ مليون شخص من آثار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية. إن تلك الأرقام، التي تمثل أرقاما قياسية، ينبغي أن تشكل تحديا لضمائرنا الفردية والجماعية. وبالنسبة لبوركينا فاسو، فإن هذه الأرقام تشكل مصدرا خطيرا للقلق.

وللأسف، فإننا لا يمكن أن نجد أي سبب للسلوى في التطورات التي حصلت مؤخرا في مجالات نزع السلاح النووي ومنع الانتشار والأمن الدولي: فشل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥؛ وسكوت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) فيما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في أسلحة الدمار الشامل؛ والعجز عن التوصل إلى توافق في الآراء على وثيقة ختامية للمؤتمر الاستعراضي للأسلحة الصغيرة لهذا العام؛ والتهديد الإرهابي الذي ما زال مسلطا فوق رؤوسنا مثل سيف دامقليس؛ والتوترات المتزايدة المتصلة بالمسألة النووية في مناطق معينة في العالم. إن العالم على أقل تقدير لا يعيش بالتأكيد في سلام مع نفسه، بالرغم من الآمال التي بعثها انتهاء الحرب الباردة.

وفي أوقات عدم اليقين هذه، أصبح إحداث هزة صحية حتميا وملحا، وينبغي أن تكون هذه الهزة مبنية على أساس تعزيز تعددية الأطراف وقبول الجميع لأولوية سيادة القانون ووجود مناخ من الثقة المتبادلة على المستويين الثنائي والعالمي. لذا ينبغي أن نقر وأن نؤكد مجددا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل قلب النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار ويجب أن تظل كذلك. وذلك هو السبب في أن سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة أصبح ضرورة حيوية. وهذا هو السبب أيضا في ضرورة حل ما يسمى الأزمتين النوويتين لإيران وشبه الجزيرة الكورية عن طريق المفاوضات على نحو يحترم حقوق ومصالح الأطراف والشرعية الدولية.

وبينما تُسلط الأضواء اليوم على التهديد النووي، فإن الأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا تقل أهمية. فهذه الأسلحة جرح مفتوح في الكثير من مناطق العالم؛ وهي تغذي الصراعات؛ وتغذي الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه، في حين تُضعف الجهود الإنمائية للبلدان المعنية. ويتعين علينا إظهار الالتزام والتصميم على التخلص من هذه الآفة. وهذا هو المكان المناسب تماما للتنويه مع الشعور بالرضا بقيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتحويل الوقف الاختياري للأسلحة الخفيفة إلى اتفاقية تعزز الأساس القانوني للبلدان في تلك المنطقة دون الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه لذلك الاتجاه.

وتود بوركينا فاسو أن تشهد على أهمية مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومقره توغو، باعتبارها أحد المستفيدين من خدمات المركز منذ إنشائه. ومما يؤسف له أن المركز يجتاز حاليا فترة اضطراب بسبب عدم كفاية الموارد المتاحة له. ويود بلدي أن يوجه نداء من أجل إنعاش هذه الأداة المهمة لمنع الصراعات وتعزيز السلام.

لقد عززت بوركينا فاسو في السنوات الأخيرة هيكلها القانوني والمؤسسي في مجال نزع السلاح، فضلا عن التدابير الأخرى الكثيرة للامتثال للاتفاقيات ذات الصلة التي هي طرف فيها. وبعد أن أنشأت حكومة بلادي سلطة وطنية للطاقة الذرية وسلطة عليا لضبط استيراد الأسلحة وتنظيم استخدامها، ولجنة وطنية لمنع انتشار الأسلحة الخفيفة، سنت مرسوما قبل بضعة شهور يقضي بإنشاء سلطة وطنية مسؤولة عن الحظر الكامل للتجارب النووية. وهكذا، فإن بلادي تقدم إسهامها في الجهود المبذولة لكفالة سيادة القانون الدولي، بامتثالها لبنود معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعتقد بوركينا فاسو بأن آثارها مفيدة. ونضم صوتنا إلى الدعوة إلى إبرام اتفاقية شاملة توفر ضمانات للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية بقصد تهيئة مناخ عام من الثقة.

إننا نقف عند مفترق طرق هام أكثر من أي وقت مضى. ولدينا الوسائل لقيادة البشرية إلى طريق مسدود أو فتح الأبواب أمام عالم أكثر أمنا لأجيال المستقبل. فلنختر الطريق الصحيح.

السيد مارتينيز فلوريس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أعرب عن رضانا إزاء انتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة خلال هذه الدورة. وإن توجيهكم سيضفي على مناقشتنا عنصر مراعاة المنظور الجنساني من منظور اللجنة الأولى. وبالمثل، نود أن ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن عميق امتنانا للسفير، ممثل جمهورية كوريا، على قيادته الممتازة خلال الدورة الستين.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن قلقه إزاء الحالة التي نراها في عدد من المواضيع المتعلقة بنزع السلاح. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء عدم الاتفاق هذا العام، وبخاصة في المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. غير أننا مازلنا واثقين من أن المجتمع الدولي سيركز جهوده في الأجل القصير على إبقاء هذه المواضيع حية. ونحن مقتنعون بأن تعددية الأطراف هي السبيل لصون السلم والأمن الدوليين ولطرح وإيجاد حلول عملية لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار بجميع أبعادها، وستظل كذلك.

ولئن كانت هذه المواضيع تثير القلق على جميع المستويات، أود أن أسترعي الانتباه إلى شواغل الدول الصغيرة، مثل بلادي، التي تجد عندما تتناول تلك المسائل أن إيجاد حلول لها مهمة معقدة للغاية.

وبصفتنا عضوا في لجنة بناء السلام فإننا على يقين من أن تلك الهيئة الجديدة ستقدم دعما متينا لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين أثناء عمليات حفظ السلام، ضمن جملة أمور أخرى. ونشيد برؤية الاتحاد الأوروبي الخاصة بإدخال تدابير شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمل لجنة بناء السلام.

وفي أمريكا الوسطى، لا تزال مهمة التخلص من الألغام المضادة للأفراد غير مكتملة، وهي مهمة التزمت جميع البلدان المتضررة بالتصدي لها. لكن التخلص النهائي من الألغام يتطلب تعزيز العمل الشامل ضد الألغام، مما يسهم في الجهود التي سبق أن بذلناها. وعلى نفس القدر من الأهمية إن لم يكن أكثر، تكريس الاهتمام إلى الناجين من حوادث الألغام المضادة للأفراد.

وبالنسبة إلى المواضيع المتعلقة بنزع السلاح النووي، فإننا نتطلع إلى الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المزمع عقده في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. ونعتقد أن عدم الانتشار يرتبط ارتباطا وثيقا بنزع السلاح النووي، ونأمل أن نتمكن في

بداية عملنا من إحراز تقدم في كلا المجالين. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يعرب عن قلقه إزاء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر أنها ستجري تجارب نووية.

ختاما، نضم صوتنا إلى النداء الذي وجهته الدول والمجموعات الإقليمية الأخرى بأن إحراز تقدم في هذا العمل يتطلب جرعة مكثفة من الإرادة السياسية. وفي ذلك الصدد، يمكنكم، السيدة الرئيسة، الاعتماد بكل تأكيد على التعاون التام من وفد بلادي.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم رئيسة للجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن هذه اللجنة ستحقق النتائج المثلى بفضل توجيهكم البارع. ويمكنكم أن تعولوا على تعاوننا.

كما نعرب عن خالص تقديرنا للسفير تشوي يونغ - جين على قيادته اللجنة الأولى العام الماضي. ونرحب بتعيين السيد نوبواكي تاناكا وكيلا للأمين العام لشؤون نزع السلاح ونطمئنه على تعاوننا الكامل .

إننا نؤيد البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود أن أتطرق في بياني إلى خمسة مواضيع: الأمن العالمي والأمن الإقليمي والموقع الاستراتيجي لباكستان وجنوب آسيا والتحديات المؤسسية.

يعترف الميثاق بالأمن بوصفه حقا لكل دولة. وقد اعتمد الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (انظر القرار دإ-٢/١٠) مبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول. إن الأخذ بنهج تعاوني تجاه الأمن الجماعي وإقامة نظام دولي يستند إلى سيادة القانون أفضل ضمان للأمن القابل للاستمرار. ولذلك، ينبغي تطوير وتطبيق وتنفيذ قواعد الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار من خلال مؤسسات متعددة الأطراف. فالوسائل الوطنية أو المجموعات التقييدية لا تستطيع، مهما بلغت قوتها، ضمان الأمن الدولي.

ولجعل هذه القواعد مهمة، يجب أن نعالج الدوافع وراء إصرار الدول على حيازة الأسلحة. وتشمل تلك الدوافع المنازعات والصراعات مع دول قوية، والأخطار المتصورة من قوات تقليدية وغير تقليدية أقوى، والتمييز في تطبيق القانون الدولي.

وقد بينت التطورات الأخيرة انهيار توافق الآراء القديم حول نزع السلاح وعدم الانتشار. واقترحت باكستان عقد مؤتمر خاص لبناء توافق آراء جديد يتناسب مع الحقائق الحالية والمستجدة. وسيساعد مؤتمر من هذا القبيل على تعزيز نزع سلاح نووي عالمي بموجب ضوابط دولية يمكن التحقق منها. وينبغي أن ينعش توافق الآراء الجديد هذا التزام جميع الدول بنزع كامل للسلاح النووي، ووضع معايير غير تمييزية للتعاون النووي للأغراض السلمية، وتطبيع العلاقة بين نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار. وسيضع أيضا أساسا متفقا عليه لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بموجب ضمانات دولية مناسبة وفقا للواجبات الدولية للدول وعلى أساس غير تمييزي.

إن التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق نزع السلاح النووي في غضون إطار زمني معقول، وإحياء الصفقة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، واستعادة توازن حقيقي بينهما، خطوة أولى لا غنى عنها.

إننا نؤيد المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقا لولاية شانون واقتراح السفراء الخمسة بشأن معاهدة شاملة وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ودولية ويمكن التحقق منها بفعالية.

وإلى أن يتحقق نزع السلاح النووي، ينبغي أن تُقدَّم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بأن الأسلحة النووية لن تستخدم ضدها. وينبغي أن تترجم الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عالمية وغير مشروطة وملزمة قانونا.

ونشاطر الأغلبية وجهة نظرها المتمثلة في أن الصكوك القانونية الدولية الموجودة غير كافية لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ويجب أن نعزز وندعم هذا النظام وأن نعزز فعاليته.

ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بوصفه وسيلة لتدعيم الاتفاقية وتمهيد الطريق أمام التعاون وتبادل المعلومات في ميدان العلوم البيولوجية.

وينبغي زيادة الجهود التي تبذل لنزع فتيل التوترات الإقليمية وحل الصراعات في الشرق الأوسط. وتدعم باكستان وفاء جميع الدول بالتزاماتها الدولية وهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

المواجهة بسبب برنامج إيران النووي تهدد بزعزعة استقرار منطقة ملتهبة أصلا. ونستمد التشجيع من المفاوضات بين إيران وأعضاء مجلس الأمن الدائمي العضوية الخمسة بالإضافة إلى ألمانيا، ونعتقد أنه يمكن حل هذه المسألة سلميا على نحو يلبي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف. إن اللجوء إلى القسر أو إلى استخدام القوة، وهو أسوأ، قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتزامها تجريب سلاح نووي مسألة تثير قلقا عميقا. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن إدخال أسلحة نووية إلى شبه الجزيرة الكورية الذي من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة إلى حد كبير. إن هذا الإعلان يجعل استئناف المحادثات السداسية أكثر إلحاحا.

الغرض الوحيد من قدرة باكستان النووية هو ردع العدوان الخارجي. ويتجلى في موقفنا الاستراتيجي الانضباط والمسؤولية. فنحن نحتفظ بأقل قدرة ردع نووية موثوقة. ولن تستخدم باكستان، ولن تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية. ونعارض قيام سباق تسلح نووي أو تقليدي في جنوب آسيا. وقد اتخذت باكستان سلسلة من التدابير لضمان الإشراف المسؤول على برنامجنا النووي. وترد التفاصيل في بياني المكتوب.

إن تَوفُّر بيئة أمنية مستقرة مهم للسلام في منطقتنا. وقد اقترحت باكستان إقامة نظام انضباط استراتيجي في جنوب آسيا يتكون من ثلاثة عناصر: حل الصراعات والانضباط النووي والانضباط في مجال القذائف، وتوازن القوات التقليدية.

ومنذ بداية عام ٢٠٠٤، سعينا لتعامل متعدد الجوانب مع الهند على أساس تدابير لبناء الثقة وحوار مركب. وفي الاجتماع الذي عقده الرئيس برويز مشرف ورئيس الوزراء مانموهان سنغ على هامش مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، المعقود في هافانا في ١٦ أيلول/سبتمبر، اتفقا على ضرورة الحفاظ على عملية السلام لأن نجاحها مهم لكلا البلدين ولمستقبل المنطقة برمتها. وقرر الزعيمان مواصلة البحث المشترك عن خيارات مقبولة لدى الطرفين لإيجاد تسوية سلمية تفاوضية لجميع القضايا بين الهند وباكستان، بما فيها قضية جامو وكشمير.

ومنذ عام ٢٠٠٤، عقدنا أربع جولات من المشاورات مع الهند لتطوير تدابير لبناء الثقة، وإجراء اتصالات فورية، وتخفيض الخطر، وتحقيق الاستقرار

الإستراتيجي. وقد وقع الطرفان بالفعل اتفاقا بشأن الإبلاغ المسبق بتجارب إطلاق القذائف التسيارية.

لدى باكستان حاجة مشروعة إلى توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية لتلبية احتياجات اقتصادنا المتنامي من الطاقة. وسنواصل تطوير التكنولوجيا النووية لتوليد الطاقة بامتثال صارم لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولن نقبل التمييز.

وتنظر مجموعة موردي المواد النووية في طلبات جديدة للحصول على استثناءات. ونثق في أن مجموعة موردي المواد النووية ستعتمد نهجا غير تمييزي يستند إلى المعايير ويوفر فرصة متساوية للحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية.

التركيز المفرط على الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل لا يجوز أن يصرف الاهتمام عن الحاجة إلى تنظيم وتخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة التقليدية. ويتعين أن نمنع تكديس الأسلحة التقليدية وزيادة القوات التقليدية، لا سيما في مناطق التوتر. وفي جنوب آسيا، نحن بحاجة لتوازن مستقر في القوات التقليدية لضمان استقرار استراتيجي بين باكستان والهند. ويجب أن يمارس الطرفان الانضباط سواء في عرض الأسلحة التقليدية أو في الطلب عليها. وإن إدخال كميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة سيزيد من الإختلالات في مجال الأسلحة التقليدية ويجبر على الاعتماد بصورة أكبر على الردع النووي والردع باستخدام القذائف.

لقد شهد مؤتمر نزع السلاح هذا العام نشاطا محموما. وأسفرت المناقشات المركزة والمنظمة بين رؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة عن تبادل معزز للآراء بشأن أربع مسائل أساسية. ونشيد برؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة على جهودهم. وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا مسودات نصوص تتعلق بولاية لجنة مخصصة، ومعاهدة بشأن المواد الانشطارية. وعلى الرغم من تلك التطورات، فإن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن في الحقيقة من بدء المفاوضات. ويجب أن نبقي نصب أعيننا أن مؤتمر نزع السلاح منتدى للتفاوض وليس للمناقشة.

وتؤيد باكستان اقتراح السفراء الخمسة لأنه يمثل حلا متكاملا لمعالجة أربع مسائل أساسية على نحو شامل ومتوازن. كما أنه يحظى بدعم أغلبية الوفود. إن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، المنبثق عن الأولويات العشر المستقاة من الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح – المسماة بالوصايا – والمتضمن لنزع السلاح النووي ومعاهدة المواد الانشطارية ومنع قيام سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحساب السلامة النووية، يواصل الحفاظ على توازن حساس. وقد أفضت محاولات التلاعب بهذا التوازن إلى مأزق.

وفي هذا السياق، يجب معالجة افتراضين اثنين. هذه المسائل الأربع مسائل معاصرة تتعلق بفترة ما بعد الحرب الباردة وبالقرن الحادي والعشرين. وليس من الصواب القول إن الوقت مناسب لمعاهدة بشأن المواد الانشطارية ولكنه غير مناسب للمسائل الأخرى. ويوجد أساس قانوني وفني وسياسي كافٍ للتحرك بشأن المسائل الأربع جميعها. وستكون جميعها مؤهلة على أساس أنها معاصرة وناضجة. وبوسع المرء بالطبع أن يتصور، عندما تبدأ المفاوضات، حدوث درجات متفاوتة من التقدم ومسارات مختلفة لكل مسألة.

التعددية ليست مجرد تجميع لمصالح الدول. فتجميع من هذا القبيل غير ممكن نظرا لتنوع مصالح الدول. وإن التعددية تمثل مجموع المصالح الذاتية المستنيرة. وتنطوي على التعاون والاتفاق على الرصد والتحقق والامتثال. فلنعقد

العزم على السعي إلى تعددية حقيقية أثناء هذه الدورة وبعدها.

السيد ثوانغ تون (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): إن وفد ميانمار يهنئكم، سيدتي، على انتخابكم رئيسة للجنة الأولى ويتطلع إلى العمل بشكل وثيق معكم للنهوض بقضية نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبوسعكم أن تطمئنوا إلى دعم وفدي وتعاونه الكاملين معكم بينما تضطلعون بمهمتكم الهامة.

ويشارك وفدي الآخرين في الترحيب بوكيل الأمين العام الجديد لنزع السلاح، السيد نوبواكي تاناكا، ويتمنى له كل النجاح.

تؤيد ميانمار البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

في العام الماضي أعرب المجتمع الدولي عن قلق كبير في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. وبالرغم من هذا الاهتمام، كان هناك افتقار واضح لإحراز تقدم ملموس. وهذا يلقي ظلا ينذر بالشر على عملنا.

ويشعر وفدي بقلق عميق حيال فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في عام ٢٠٠٥، في أن يتوصل إلى وثيقة نهائية موضوعية. لقد ظلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر زاوية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي للأعوام الـ ٣٥ الأخيرة، وإن عدم إحراز تقدم في تنفيذ المادة السادسة، وخاصة في ضوء اتفاق عام ٢٠٠٠ بشأن الخطوات العملية الـ ١٣، أمر مخيب للآمال. ويمثل عجز اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على الاتفاق على نص يتصل بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار نكسة أخرى. كما أن الأمر الذي يدعو إلى الأسف أن مؤتمر نزع السلاح فشل هذا العام مرة أخرى في اعتماد برنامج عمل، وإن الجهود الرامية إلى إنشاء هيئة فرعية للتعامل مع نزع السلاح النووي لم تؤت أكلها. وعجزت هيئة نزع السلاح، بدورها، عن الاتفاق على جدول أعمال موضوعي لتناول البندين الأوليين في جدول الأعمال المتعلقين بالأسلحة النووية والتقليدية.

إن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، يمثل أكبر تحد للبشرية. وفي ظل هذه الظروف، فان التقارير التي تفيد بأنه يجري النظر في استحداث منظومات جديدة للأسلحة النووية ومذاهب إستراتيجية تخفض عتبة استخدام تلك الأسلحة تثير الجزع. وتؤمن ميانمار بأن القضاء الكامل على الأسلحة النووية يشكل الضمانة الأكيدة الوحيدة ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ووفقا لذلك، ما فتئت ميانمار، طيلة العقد الماضي، تقترح مشروع قرار شاملا يناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضطلع بتخفيض تدريجي للتهديد النووي بغية بلوغ الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وإن تدابير نزع السلاح التي تتخذ ينبغي بالأساس أن تكون تدابير لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها بغية كسب ثقة المجتمع الدولي.

وميانمار ستقترح مرة أخرى مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي في هذه الدورة. ويحدونا أمل صادق في أن يواصل مشروع القرار تلقي الدعم القيم من الدول الأعضاء، كما في الأعوام السابقة.

ونرى أنه ينبغي لنا، ريثما يتم القضاء الكامل على الأسلحة النووية، أن نتابع الجهود الرامية إلى إبرام صك شامل وغير مشروط وملزم قانونا بشأن تقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. كما نؤمن بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت في مختلف مناطق العالم تسهم في تعزيز نزع السلاح النووي العالمي

وجهود منع الانتشار. وقد تم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا، جنوب شرقي آسيا، في عام ١٩٩٥. ونرحب بتوقيع خمسة بلدان في وسط آسيا مؤخرا في سيميبالاتينسك على معاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

ويشكل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمرا حيويا لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على المعاهدة. وتتمتع المعاهدة الآن بتأييد شامل تقريبا، إذ أن ١٧٦ بلدا وقع على المعاهدة وصادق عليها ١٣٥ بلدا. وفي هذا الصدد، يعتبر الإعلان المعتمد في مؤتمر عام ٢٠٠٥ المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في نيويورك، وإطلاق البيان الوزاري المشترك الثالث لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، من التطورات الإيجابية.

ويمثل منع بدء سباق تسلح في الفضاء الخارجي واحدا من الشواغل الهامة الأخرى. وينبغي الاعتراف بالمصلحة المشتركة للبشرية بأكملها في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وبالتالي من المشجع أن نلاحظ أن مشروع القرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المقدم من سري لانكا ومصر، ومشروع القرار بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، المقدم من الاتحاد الروسي، يحظيان بدعم واسع من الدول الأعضاء.

إن تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في ما يتعلق بالفضاء الخارجي يجب تعزيزها لمصلحة صون السلام والأمن الدوليين. وتقوم حاجة ملحة إلى أن يتم التفاوض، في أقرب فرصة ممكنة، على صك ملزم قانونا لمنع تسليح الفضاء الخارجي وإبرام ذلك الصك. وفي هذا الصدد، نرى أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يضطلع بدور أولي.

وبينما نبقي تركيزنا منصبا على مسألة أسلحة الدمار الشامل، لا يسعنا أن نتجاهل التحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فما زالت هذه الأسلحة تقتل وتشوه عشرات الآلاف في جميع أرجاء العالم. وإن المؤتمر الأول لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لعام ٢٠٠١، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، قد أخفق في الوفاء بالتوقعات، إذ لم يتسن التوصل إلى وثيقة ختامية. وإن النص الذي كاد يحصل على ما يكفي من التأييد لاعتماده كان يستهدف البدء بعملية جديدة ترمي إلى إعطاء الحكومات القدرة على تعقب مبيعات الذخائر. وتظل هناك حاجة عاجلة إلى التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه.

إننا نجتمع في وقت لم تحرز منتديات نزع السلاح سوى نتائج ضئيلة. وبالرغم من هذا، يشاطر وفدي وكيل الأمين العام رأيه بأن ”هناك الكثير مما نخسره من انهيار الجهود المتعددة الأطراف في نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة. ولا يمكن قبول الفشل بوصفه خيارا“.

السيد سيلي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونود على غرار الوفود التي تكلمت قبلنا، أن نهنئكم تهنئة حارة، سيدتي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما نعرب عن تهانئنا لأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ونحن على ثقة بأن تجربتكم الواسعة ومعرفتكم العميقة بالموضوع، فضلا عن الدور القيادي المعترف به دوليا

للنرويج في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، ستعمل على تمكيننا من التوصل إلى نتائج ناجحة لمداولاتنا في هذا المجال الحيوي للعلاقات الدولية المعاصرة.

كما تود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تشكر السيد نوبواكي تاناكا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاته الاستهلالية، التي زودت اللجنة بنظرة عامة لنزع السلاح وجدول أعمال الأمن الدولي في المنعطف الحالي، وأن تعرب عن التقدير لآرائه بشأن الاتجاه الذي ينبغي للدول أن تتخذه في التصدي للمسائل المعلقة الكثيرة.

إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ولكننا نود أن نضيف منظورنا تجاه عدد من الجوانب المهمة التي تشغل بال اللجنة في الوقت الحاضر.

ويساور الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قلق بالغ إزاء صعوبة وتعقيد الحالة التي يواجهها المجتمع الدولي راهنا في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ففي مناسبتين في الماضي القريب، أي في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعقود في أيار/مايو عام ٢٠٠٥، واجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تبين للمجتمع الدولي استحالة التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن الخطوات الضرورية للدفع قدما بقضية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

لذلك، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعتبر أن الدول الحائزة على الأسلحة النووية يتعين عليها بصورة خاصة أن تبدي المزيد من الإرادة السياسية لسد الفجوة التي تزداد اتساعا، وتعزيز التقيد الصارم بالواجبات القانونية المترتبة على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالنظر إلى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تستند إلى الركائز الثلاث الأساسية المتساوية في الأهمية المتمثلة في عدم الانتشار، ونزع السلاح، والحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، فإنها تمثل الصك القانوني الدولي الرئيسي في هذا المجال، والأساس الذي ارتكزت عليه جميع الجهود المتعددة الأطراف حتى الآن.

وفي مجال عدم الانتشار، لا يغيب عن البال أن الدول الخمس التي كانت حائزة للأسلحة النووية إبان التوقيع على المعاهدة، قد تعهدت بألا تنقل الأسلحة النووية أو التكنولوجيا الخاصة بالأجهزة المتفجرة النووية إلى دول أخرى. واتفقت الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، من جانبها، على ألا تسعى إلى الحصول على الأسلحة النووية أو تطويرها. وعلى الرغم من تلك التعهدات، لا تزال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تواجه تهديدات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالتالي، يتحتم على المجتمع الدولي أن يعزز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية دعوة حركة عدم الانحياز إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا، على سبيل الأولوية، لمنح ضمانات أمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية. ومن شأن إبرام صك ملزم قانونا من هذا القبيل أن يشكل إجراء مهما لبناء الثقة وأن يعزز إقامة نظام عالمي أكثر استقرارا وسلاما، لا سيما في أنحاء العالم التي تتسم باستمرار التوترات واحتمال تصعيدها.

ويشعر المجتمع الدولي بالقلق أيضا إزاء خطر الانتشار المتمثل في احتمال حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد يلزم قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) جميع الدول بوضع وتنفيذ ضوابط قانونية وتنظيمية فعالة، حتى تكفل، من جملة أمور، عدم انتشار تلك الأسلحة ووسائل إيصالها، بما في ذلك عن طريق فرض ضوابط مناسبة على المواد المتصلة بها. إن لم تتمكن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية جميعها من أن تنفذ

بصورة تامة، قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وبناء عليه، فإنها تناشد المجتمع الدولي أن يقدم لها المساعدة حتى تتمكن من الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، وحتى يكون بوسعها تقديم التقارير على النحو المناسب إلى اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

في هذا الصدد، تأمل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تشكل الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقدها في ليما في بيرو في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، والتي ينظمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، خطوة أولى مجدية لمساعدة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في جهودها للوفاء بواجباتها، التي تستهدف بصورة أساسية الحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

غير أنه حدث تطور إيجابي واحد في مجال عدم الانتشار النووي. فتوقيع خمس دول من آسيا الوسطى مؤخرا على معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى يمثل تطورا ترحب به بحرارة جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، باعتبارها دولا أطرافا في معاهدة تلاتيلولكو المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إننا نعتبره تطورا هاما في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة أسيا الوسطى، ونحث الدول في المناطق الأخرى من العالم، لا سيما في الشرق الأوسط، على مواصلة جهودها من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، كل في منطقتها.

أما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن المرء يتذكر أن ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمادة السادسة منها تحثان الدول الحائزة للأسلحة النووية على تخفيض مخزوناتها من الأسلحة النووية وتصفيتها، وإبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشاطر مشاعر القلق إزاء بطء الدول الحائزة للأسلحة النووية في إحراز التقدم نحو تحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، رغم صدور فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بما يفيد بوجود التزام بإبداء حسن النية ومواصلة واختتام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وترى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن إجراء الدول الحائزة للأسلحة النووية تخفيضات كبيرة في مخزوناتها من الأسلحة النووية على نحو لا رجعة فيه، تمهيدا لإزالة الأسلحة النووية، سيعزز السلم والأمن الدوليين ويحد بشكل كبير من التهديدات التي تشكلها حيازة أسلحة دمار شامل من هذا القبيل على وجود البشرية ذاته.

أما في ما يتعلق بالحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعترف بالحق الثابت لكل دولة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وبناء عليه، تناشد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في إطار ممارستها لهذا الحق، أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن تبرم اتفاقات ضمانات تتسم بأكبر قدر من الشمولية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي السلطة الوحيدة المختصة بالتحقق من الامتثال للالتزامات المنصوص عليها بموجب اتفاقات الضمانات.

وأود هنا أن أتكلم عن جانب من جوانب نزع السلاح والأمن الدولي لم يحظ قط بما يستحقه من اهتمام، لكنه يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للجماعة الكاريبية، وهو نقل المواد الخطيرة عبر البحر الكاريبي. فخطر وقوع حادثة، أو ما هو أسوأ، وقوع هجوم إرهابي على إحدى تلك الشحنات، يشكل تهديدا كبيرا، لا لبيئتنا وتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل لوجودنا في منطقة بحر الكاريبي ذاته. وما انفك رؤساء دول أو حكومات الجماعة الكاريبية يدعون باستمرار إلى الوقف التام لنقل تلك الشحنات عبر مياهنا، ونجدد هنا تلك الدعوة. ونود كذلك أن نسترعي الانتباه إلى قلة الاهتمام بمسألة آليات المسؤولية والتعويض في حالة وقوع حادثة وندعو إلى سد هذه الثغرة في نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لم يكن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية المجال الوحيد الذي لم يتحقق فيه تقدم يذكر. فذلك ينطبق أيضا على مجال الأسلحة التقليدية. ولئن كان قد تحقق تحرك ملموس مؤخرا في معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من خلال اعتماد الجمعية العامة لصك دولي ملزم سياسيا بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة (انظر مقرر الجمعية العامة ٥١٩/٦٠)، لم يتمكن المجتمع الدولي، في مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المنعقد في وقت سابق من هذا العام، من اعتماد تدابير إضافية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل عام ٢٠٠١.

ولهذا، تعرب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية عن خيبة أملها الشديدة إزاء عجز المؤتمر الاستعراضي عن الاتفاق على تدابير إضافية للمضي قدما في هذه العملية، وعيا منها بما للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أثر سلبي على الأمن الداخلي للجماعة الكاريبية دون الإقليمية. فهي تتسبب أيضا في المعاناة الشديدة، والقتل، والدمار في مناطق أخرى من العالم، لا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، تشعر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بالقلق بالمثل نقل الأسلحة التقليدية وبيعها دونما خضوع لأي ضوابط. وبالنظر إلى ما تتسبب فيه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من قتل ودمار وزعزعة للاستقرار السياسي على نطاق واسع، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعتقد جازمة أن هناك حاجة ملحة إلى فرض ضوابط صارمة على نقل هذه الأسلحة؛ فهي ستسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والسلم والأمن في البلدان، في سائر أنحاء العالم.

وإذا أريد لكل شعوب العالم أن تواصل سعيها إلى التنمية في سلم وأمن، فلا بد من إحراز تقدم كبير في تحقيق نزع السلاح النووي، ووقف انتشار الأسلحة النووية، ووضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتحكم بتلك الأسلحة، التي أصبحت الأسباب المعاصرة للدمار الشامل. وإننا نؤمن بأن الأوان قد آن لإعادة مسألة نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة التقليدية على نحو أقوى إلى صدارة جدول أعمال الأمن الدولي، وما من مكان أفضل من اللجنة الأولى للجمعية العامة للبدء في توليد الإرادة السياسية اللازمة للقيام بذلك، هنا والآن.

ونأمل أيضا أن نتمكن في الدورات المقبلة لمؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهما محفلان متعددا الأطراف ومهمان للتفاوض والتشاور، على التوالي، بشأن مسائل نزع السلاح، من إحراز نتائج ملموسة في المستقبل القريب، بعد أن لاحظنا بوادر بزوغ نهج توافقي إزاء مسائل نزع السلاح في تلك الهيئتين.

السيدة شربل (لبنان): السيدة الرئيسة، أود بداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسة لهذه اللجنة وأن أؤكد على التعاون معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة، وأن أبدي سروري بشكل خاص برؤية امرأة تتولى هذا المنصب للمرة الأولى.

تكتسي المهام المنوطة بهذه اللجنة أهمية بالغة لما لنزع السلاح من أثر سواء على صعيد تحقيق السلام والأمن الدوليين، أو على صعيد التنمية البشرية ومكافحة الفقر. وتزداد هذه الأهمية في المرحلة الحالية بالذات نظرا، من جهة، لتكاثر الصراعات الإقليمية ووقودها الأسلحة التقليدية بكافة أنواعها، ومن جهة أخرى، بسبب انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وخطر حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، من نووية وبيولوجية وكيميائية. هذا عدا عن بداية نذر سباق جديد للتسلح على أنواعه.

لكن أهمية مسألة نزع السلاح لا توازيها، مع الأسف، نتائج ملموسة في المنتديات الدولية والمتعددة الأطراف المنوط بها معالجتها. فإذا القينا نظرة على الفترة السابقة، يطالعنا فشل المؤتمر الاستعراضي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعقود في حزيران/يونيه الماضي، وفشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، هذا عدا عن عدم حدوث أي تقدم في مجال نزع السلاح منذ فترة طويلة.

إن الوضع الحالي للقضايا المرتبطة بنزع السلاح يفترض أن يشكل حافزا لأعمال هذه اللجنة تجاه التطوير والتفعيل والتحفيز. وكون بلدي يقع جغرافيا في منطقة تكثر فيها الصراعات الإقليمية ويشكل فيها السلاح التقليدي وغير التقليدي مشاكل عالقة ومستمرة تهدد مستقبل جميع دول المنطقة والأجيال القادمة، فإني أعيد التأكيد على مواقف لبنان بهذا الخصوص.

أولا، من الأهمية بمكان إبقاء مسائل نزع السلاح في إطار متعدد الأطراف، نظرا لما لانتشار التسلح من نتائج على كافة الدول دون استثناء.

ثانيا، إن انتشار الأسلحة النووية خطر لا يجوز تجاهله. ولبنان، الذي يدعم قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا يمكنه إلا أن يلفت النظر إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك مثل هذه الأسلحة و لم تنضم حتى الآن إلى أي إطار متعدد الأطراف لضبط نشاطاتها النووية.

ثالثا، إن معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تعتبر وقود النزاعات الإقليمية، أمر أساسي من أجل تأمين رقابة فاعلة على شرعية إنتاج هذه الأسلحة وحيازتها وتخزينها وتصديرها واستيرادها، بالإضافة إلى مراقبتها في مراحل ما بعد انتهاء الصراعات وإطلاق تدابير بناء ثقة بشأنها. وإن الدعوة لتفعيل الآليات المتعددة الأطراف حول الموضوع لا تلغي، في هذا السياق، أهمية معالجة جذور هذه الصراعات، وعلى رأسها الاحتلال الأجنبي. وهنا لا بد أن أشير إلى أهمية مراقبة استخدام الدول لهذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة المحظورة دوليا، التي عانت بلادي منها الكثير، لا سيما خلال الاعتداء الإسرائيلي الأخير عليها.

رابعا، أما مشكلة الألغام، وهي الأسلحة التي تقتل بصمت، كما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة، فهي مشكلة، وإن كان لها بُعدها الدولي والعالمي، تبقى، بالنسبة للبنان، مشكلة يومية خلفها الاحتلال الإسرائيلي السابق والمستجد، مع رفض إسرائيل حتى اليوم تسليم خرائط هذه الألغام.

خامسا، انطلاقا من موقف لبنان الثابت بأهمية إعطاء الأولوية للتنمية بكافة أشكالها، وليس للتسلح، قلصت الحكومة اللبنانية نفقاتها العسكرية إلى حوالي ٨,٦ في المائة

من ميزانيتها للعام الماضي، علما بأن حوالي ٩٧,٢ في المائة من هذه النسبة تصرف على الرواتب والمخصصات الاجتماعية للعسكريين.

أختتم بالأمل أن تنتهي أعمال هذه الدورة بإعطاء زخم جديد لآليات نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وبتفعيل عمل ونتائج هذه اللجنة.

السيد عبد الحليم (السودان): يطيب لي في البدء، أن أتقدم إليكم، السيدة الرئيسة، بأخلص التهانئ والتقدير لانتخابكم رئيسة لهذه اللجنة الهامة، خاصة وأنك من بلد له إسهاماته الواضحة في جهود فض النزاعات وتحقيق السلام والاستقرار في بلدان عديدة، منها بلدي السودان، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم رئيس اللجنة للدورة السابقة، والسيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على تقريره الضافي المعروض على اللجنة، وكذلك إدارة شؤون نزع السلاح لما بُذل من جهد مقدر من أجل تطوير آليات العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي وقنواته في مجالات نزع السلاح، تطلعا لصون الأمن والسلم الدوليين.

السودان، كما يعلم الأعضاء، بفضل التصميم والإرادة الصادقة لقيادته وشعبه، تمكن العام قبل الماضي من وضع حد لواحد من أطول النزاعات في أفريقيا، بعد أن تم توقيع اتفاقية السلام الشامل في الجنوب. كما تم في الخامس من أيار/مايو الماضي توقيع اتفاق سلام دارفور. والآن فإن قضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تعكف هذه اللجنة عليها، تشكل بالنسبة لنا أولى الأولويات، حتى تنصرف جهود الجميع إلى التنمية والبناء والإعمار، بعد أن تم إرساء دعائم السلام والاستقرار.

إذ نجتمع اليوم للتداول حول نزع السلاح والأمن الدولي، يشهد العالم جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا التسلح. وهذا يؤكد بدوره أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف للتصدي بحزم لمخاطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه من اختلال وتمييز صفوي بين الدول الحائزة لهذه الأسلحة والدول غير الحائزة لها. ولعل ما يبعث على الأسف هو أنه، برغم بعض المبادرات الأحادية والثنائية التي قامت بها بعض الدول لخفض ترساناتها من الأسلحة النووية الاستراتيجية، فإن العديد من الدول الكبرى ما زالت ماضية في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية، وفي التنافس في إجراء التجارب وتطوير تقنيات متقدمة بدعاوى الردع الاستباقي وتحصين الأمن القومي، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر هذه الممارسات، الأمر الذي يجعل صوت الأغلبية في هذه المنظمة يقول إن هناك انتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع السلاح، ويعزز الشكوك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية، لأن مدى جدوى هذه الاتفاقيات يكمن في الالتزام الكامل بتطبيقها دون تمييز، وليس في عدد هذه الاتفاقيات أو عدد الدول التي انضمت إليها.

إن ما يبعث على القلق أيضا، ما يشهده العديد من أنحاء العالم من نزاعات وحروب وبؤر للتوتر، مع تصاعد معدل النفقات التي تخصصها الدول لتعزيز قدراتها العسكرية باستمرار. وفي المقابل نجد أن محصلة المساهمات المخصصة لتنفيذ ما جاء في إعلان الألفية بشأن قضايا البشرية الأشد إلحاحا – الفقر والكوارث والبيئة والتنمية المستدامة – تتواضع وتنحسر باستمرار. وهنا تبرز المفارقة واختلال المعايير. ولعلنا هنا نؤكد مجددا على ضرورة أن تشرع الدول النووية عبر خطوات جادة وعاجلة في تخفيض الإنفاق على برامج التسلح تمهيدا للتخلص التدريجي من كل ما بحوزتها

من ترسانات نووية واستراتيجية. كما أننا نؤيد التدابير الرامية إلى إيجاد صكوك عالمية ملزمة تكفل للدول غير الحائزة على مثل هذه التقنيات كل الضمانات اللازمة من أي تهديد يمكن أن يقع عليها من الدول الحائزة، دون انتقاص من حق الجميع في الاستفادة من التقنيات النووية لأغراض علمية سلمية، لخدمة البشرية وإعمار هذا الكوكب، لا لخدمة آلة الحرب والدمار.

وكما أشار وكيل الأمين العام في تقريره أمام هذه اللجنة، هناك إقرار عالمي، بل حاجة ملحة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم. وإننا إذ نؤكد على ذلك إنما نرى أنه أقصر الطرق لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فالأمن كما يعلم الأعضاء كل لا يتجزأ. صحيح أن العديد من الدول قد وقّعت على معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو أصبحت طرفا فيها، وأن الدول الموقعة على تلك الاتفاقيات تغطي الآن ٥٠ في المائة من مساحة الأرض، ولكن هناك العديد من المناطق الملتهبة في العالم التي لا بد أن تُنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك لولا رفض إسرائيل المعلن باستمرار لإخضاع برنامجها النووي لنظام الرقابة الشاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشكل هذا بالطبع تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار، ليس في هذا الجزء المشتعل من العالم فحسب، بل في العالم بأسره.

إن السودان شريك أصيل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. وقد كان سباقا في انضمامه للعديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقيادة جهود اتفاقية إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي جاء انضمامنا إليها بعد مشاركتنا في ورشة العمل التي عقدت في فيينا حول أهداف منظمة المعاهدة وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم. كما استضافت عاصمتنا الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية في صدرها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، والتشديد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط. هذا علاوة على إسهامات السودان، ودوره الفاعل على صعيد تطبيق برنامج الأمم المتحدة لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومشاركته في كل حلقات العمل الإقليمية التي عقدت في الأردن والقاهرة ونيروبي وأديس أبابا والجزائر، والمؤتمرات التي عقدت هنا في نيويورك، في هذا الخصوص. وإننا إذ نضطلع بهذا الدور الإقليمي، إنما نفعل ذلك إيمانا منا بأن العمل المتعدد الأطراف، إقليميا ودوليا، هو الضمانة الأقوى لتحقيق عالمية الاتفاقيات والمعاهدات، ومتابعة إنفاذها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منها.

إن الأمر الذي يحتل الأولوية في اهتمامات السودان في مجال نزع السلاح، هو موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وبلادي، كالعديد من بلدان العالم، تعاني من هذه المعضلة، كما أن ذلك يرتبط في كثير من الأحيان بأبعاد قبلية واقتصادية وثقافية جعلت اقتناء السلاح جزءا أصيلا من طقوس المجموعات السكانية ومظاهر قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها غاية في الصعوبة. والسودان مدرك أكثر من غيره لمدى مخاطر هذه الظاهرة وضرورة مكافحتها بحزم. لذلك ظل حاضرا وفاعلا في كل المنابر الدولية والإقليمية الرامية إلى كبح جماح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة،

علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وإيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة، والجريمة المنظمة عبر الحدود، والإرهاب، وتجارة المخدرات، فإن السودان يقود في هذا الخصوص جهودا متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وتجمع الساحل والصحراء، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها.

وإننا إذ نستعرض هذه الجهود، إنما نؤكد أيضا على أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنعة في المقام الأول، وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب، مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول، حتى لا ينساب السلاح إلى أيدي الجماعات دون أي ضوابط. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم جميع أنواع الدعم، وبخاصة الفني، للدول التي تعيش حالة الانتقال من الصراع إلى السلام.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل، أن أهنئكم، سيدتي، على انتخابكم رئيسة للجنة، وأود أن أعرب عن تهانئي لجميع أعضاء المكتب، وعن شكري للسفير تشوي، رئيس اللجنة في العام الماضي.

تشعر سان مارينو، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى، بخيبة الأمل إزاء الفشل في التوصل إلى نتائج إيجابية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى غرار العديد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم الأخرى، فإن سان مارينو تعول بصورة أساسية على الاتفاقيات الدولية لحمايتنا. والواقع أن الأمم المتحدة، ومنها اللجنة الأولى بصورة خاصة، تمثل خط دفاعنا الأول. وإننا نواجه بصورة جماعية تحديات قاتلة من قبيل تزايد التهديد المتمثل في وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين، والانتشار غير القانوني لتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل، وعدم تقيد بعض الحكومات بالمعاهدات السارية والقرارات أو تحديها لها. ولا بد، في هذه السنة، من تنشيط عمل اللجنة الأولى، والتعاون في اتخاذ تدابير عملية بغية تحقيق الأمن العالمي.

وترحب سان مارينو، باعتبارها من بين الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بتصديق فييت نام عليها، وتحث باقي البلدان التي لم تصدق على هذه المعاهدة المهمة للغاية على أن تفعل ذلك. ويجب أن تكون التركة التي ستخلفها اللجنة الأولى في دورتها الحادية والستين، التوصل إلى حلول عادلة وإيجابية لمسألة نزع السلاح ولجميع المسائل المقلقة الأخرى التي تهدد وجود البشرية ذاته.

السيد النجار (المملكة العربية السعودية): يطيب لي بداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، معربا عن ثقتي الكاملة بقيادتكم الحكيمة لأعمال هذه اللجنة الهامة للوصول إلى ما نصبو إليه من نتائج إيجابية، ومتمنيا لكم ولأعضاء مكتبكم الموقرين كل التوفيق والنجاح. كما أتقدم بالشكر لسعادة وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على بيانه الشامل في مستهل المناقشة العامة للجنة.

وأؤكد على تضامن وفد بلادي مع البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

لقد حدد المجتمع الدولي أولوياته في معالجة قضايا نزع السلاح في دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨، حيث تقرر أن تبدأ الجهود بنزع السلاح النووي ثم باقي أسلحة الدمار الشامل فالأسلحة التقليدية، في محاولة لتحقيق الهدف الأسمى في ميثاق الأمم المتحدة وهو إحلال السلم والأمن الدوليين.

إلا أنه ومنذ ذلك الحين كان التقاعس السمة الغالبة على الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق تلك الأولويات الثلاث. وبالرغم من النجاحات المحدودة في إبرام المعاهدات والضوابط الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل، فإننا نجد هذه المعاملات تفقد قيمتها وتضيع هيبتها بعدم الامتثال الكامل لها، وببقاء دول عديدة خارج إطارها، يدعمها صمت وتجاهل من المجتمع الدولي، وسياسات بُنيت على معايير مزدوجة أدت إلى تعطيل معظم آليات نزع السلاح، بما فيها مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح اللذان يمران بحالة من الشلل لا تبعث على التفاؤل.

وقد شهدنا في العام الماضي، بكل أسف، فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الوصول إلى اتفاق يؤكد على ما تم الالتزام به في مؤتمري عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، والذي تم على أساسه التمديد اللانهائي للمعاهدة.

ولكن على الرغم من ذلك فإن وفد بلادي يرى أن محدودية النجاح الذي تحقق ينبغي ألا تكون مدعاة للإحباط، بل ينبغي أن تكون عاملا محفزا للمزيد من العمل الجاد والمشاركة البناءة لتجاوز العقبات وتخطي أوجه القصور. وهنا أجدد التأكيد على عزم حكومة بلادي المضي قدما في هذا الاتجاه دأبا على نهجها الثابت في المشاركة الإيجابية ضمن الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى ترسيخ مبادئ نزع الأسلحة ذات الدمار الشامل بأنواعها كافة.

لقد أبدت حكومة المملكة العربية السعودية التزامها بهذا النهج من خلال انضمامها لعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الرئيسية في هذا المجال، فكانت من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استخدام الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكول الكميات الصغيرة المرفق به، إضافة إلى تواصلها المستمر مع اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك بتزويدها بالتقارير المتتابعة عن تطبيق القرار، وكذلك المعلومات الوافية عن الأنظمة والتشريعات القائمة والمستحدثة، والتي كان آخرها، وليس أخيرها، النظام الوطني لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية الصادر عن مجلس الوزراء السعودي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

تتخذ حكومة المملكة العربية السعودية كل الإجراءات الممكنة لمكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من خلال إنشائها للهياكل والأجهزة الحكومية المناسبة، بالإضافة إلى سنها للعديد من الأنظمة واللوائح والتعليمات، والتي تجسدت مؤخرا بإقرار حكومة بلادي لنظام الأسلحة والذخائر الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والموضح بالتفصيل في التقرير الذي قدمته المملكة لإدارة نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة عن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لعام ٢٠٠١.

وفي هذا الإطار يؤكد وفد بلادي على ضرورة الالتزام بهذا البرنامج كمرجعية أساسية لمعالجة ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة، ويعبر عن شعوره بالأسف لعدم تمكن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي اختتم أعماله في

حزيران/يونيه الماضي، من التوصل إلى وثيقة ختامية تجسد آمالنا في حشد المزيد من الجهود لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

إن عدم تحقيق تقدم ملموس في جهود إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية يعود بالأساس إلى رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تقم بذلك. كما أن استثناء إسرائيل من الضغوط الدولية الهادفة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج العربي، من كافة أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية، وتطبيق معايير مزدوجة فيما يتعلق بسياسات عدم الانتشار، يضعان علامة استفهام أمام دول وشعوب المنطقة.

وإننا في الوقت الذي نؤيد فيه حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك حق الحصول على المعرفة والتقنية النووية السلمية، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بطريق المفاوضات والحلول السلمية للمسألة النووية الإيرانية، خاصة وأن ما تعلنه إيران دوما بأن برنامجها النووي يقتصر على الاستعمالات السلمية يوفر أرضية خصبة لم تستنفد بعد.

إن العالم اليوم يواجه تحديات كبيرة وخطيرة تلقي على عاتق منظمتنا بالكثير من المسؤوليات الجسام للحفاظ على الأمن والسلم في العالم. وإننا ليحدونا الأمل بأن يتصف منهج عملنا بالموضوعية والجدية وبعد النظر، وأن يتناسب مع ضخامة التحديات وحجم المسؤوليات وقدر الطموحات.

السيدة مكنيش (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الآخرين الذين تقدموا بالتهنئة لكم، سيدتي الرئيسة، ولأعضاء مكتبكم على انتخابكم، وأطمئنكم على مساندة جامايكا لكم أثناء عمل اللجنة. وأود أيضا أن أرحب بالسيد نوبواكي تاناكا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح وأن أشكره على استعراضه لعمل الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

يؤيد وفد جامايكا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

لا يزال نزع السلاح وعدم الانتشار جانبين يتسمان بالأولوية للسلم والأمن الدوليين بينما نستمر في مواجهة بيئة أمنية معقدة. ولئن كانت بعض الانجازات قد تحققت، فإن هناك خيبة أمل، مفهومة حقا، من النكسات التي أصابت جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولا تزال الحالة مفعمة بالتحديات، مما يثير الشكوك حول إرادة المجتمع الدولي للسير بشكل حاسم صوب تعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار.

إن إخفاق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وخلو الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠) من أي إشارة إلى نزع السلاح أو عدم الانتشار، يبينان بشكل صارخ الهوة الكبيرة بين التشدق بالكلام والخطى العملية التي تستهدف إحراز تقدم فعلي في ترسيخ نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤكد جامايكا من جديد أنها تعتبر معاهدة عدم الانتشار الركن الأساسي لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار العالمي والأساس الجوهري لنزع السلاح النووي. ولذلك، يساورنا القلق إلى أقصى حد من أن لا فائدة من التطورات الأخيرة سوى تقويض المعاهدة. وفي هذا الصدد، ترى جامايكا أنه يجب اتخاذ خطوات عاجلة حازمة لمواجهة التحديات والمخاطر القائمة أمام سلامة المعاهدة والثقة بها، بما يشمل ما ورد في تقرير الأمين العام عن نزع السلاح

النووي وزيادة تخفيض الترسانات النووية بصورة لا انتكاس فيها، وتأمين تدابير امتثال أجدى فعالية، والحد من خطر الانتشار، لا إلى الدول وحسب، بل إلى جهات فاعلة من غير الدول. وبعبارة أخرى، يجب أن يقوم نهج التصدي لنزع السلاح على أساس مبادئ الشفافية واللارجعة والتحقق.

غير أن جامايكا تظل، في نهاية المطاف، مقتنعة بأنه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين إلا بالقضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونحن لا نميّز بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد نحث الدول الحائزة على أسلحة نووية أن تمتثل امتثالا تاما لواجباتها والتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وفي نفس السياق، ومع تأكيد حق جميع الدول في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، نصرّ على أن هذا الحق يجب أن يلازمه التزام وواجب الامتثال للأحكام الخاصة بالتحقق والضمانات المعتمدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترى جامايكا أن لهذه الوكالة دورا حاسما تؤديه في الحد من المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ونكرر تأكيد أهمية الطابع العالمي للمعاهدة وندعو الدول الثلاث التي لم تنضم إلى إطار معاهدة عدم الانتشار إلى أن توقّع المعاهدة وأن تخضع مرافقها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثمة خطوة عملية في مجال بناء الثقة بنظام عدم الانتشار، هي إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد أفادتنا المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقامة بموجب معاهدة تلاتيلولكو إفادة جُلى في المنطقة المذكورة ونعتقد بأنه يجب أن يُنسج على منوالها في مناطق أخرى. ولذلك نرحب بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي أقيمت مؤخرا في آسيا الوسطى، ونؤيد النداءات الداعية إلى إقامة منطقة مماثلة لها في الشرق الأوسط. فبذلك يقطع شوط بعيد على سبيل الحد من حالات التوتر في تلك المنطقة.

وكتوأم لمعاهدة عدم الانتشار، تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بندا هاما من بنود نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بتصديق فييت نام مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل، مما يقربنا من دخول هذه المعاهدة حيّز النفاذ. ويتوقف نجاح هذه المعاهدة على شمولها العام وقابلية التحقق. وفي هذا السياق، ومع احتفالنا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نحث البلدان على تصديقها، لا سيما البلدان الواردة أسماؤها في المرفق ٢، لكفالة دخولها حيز النفاذ.

وجامايكا مترعجة لإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عزمها على إجراء اختبار نووي. ونحث ذلك البلد على الامتناع عن العمل المذكور وعلى احترام الوقف الاختياري الحالي للتجارب النووية.

نرحب بالفرصة التي أتاحتها دورة هيئة نزع السلاح المعقودة مؤخرا لإجراء مداولات لها قيمتها للمضي قدما ولتحديد معايير عالمية لنزع السلاح وترويجها، والتوسع فيها. وتشير جامايكا أيضا إلى اقتراحات قدمتها مؤخرا دول نووية بمنع تسليح الفضاء الخارجي والشروع في العمل التمهيدي لإعداد صك قانوني لوقف إنتاج المواد الانشطارية المستعملة في صنع الأسلحة. ونعتقد بأن هذا التوجه قد يوفر الحافز على ثقة متجددة في آليات نزع السلاح.

وحتى عندما ينصبّ اهتمام المجتمع الدولي، وهو على حق، على نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ينبغي ألا يحوّل ذلك أنظارنا عن مسألة الأسلحة التقليدية. ومن

غير أن نقلل من أهمية الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما لاحظ غيرنا، تقتل كغيرها وتشوه آلاف الأشخاص يوميا وتزيد من حدة التوتر في مناطق الصراع، لا سيما في أفريقيا.

جامايكا لا تصنّع الأسلحة. مع ذلك تضع سهولة شراء الأسلحة والذخائر غير المشروعة وما يستتبع ذلك من ارتفاع مستويات العنف باستعمال الأسلحة النارية عبئا غير لازم على نظامنا الاجتماعي والاقتصادي. وعندما تضطر الحكومة إلى تخصيص نسبة هامة من الميزانية الوطنية للتصدي للجريمة والعنف، لا يبقى ثمة أي شك في الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

ولذلك، فإن جامايكا بصفتها بلدا يتأثر بصورة مباشرة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر، قد خاب أملها خيبة بالغة لفشل مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد شاركت جامايكا وغيرها من بلدان مجموعة منطقة الكاريبي بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية والاجتماع الإقليمي الذي عقد في أنتيغوا، غواتيمالا، الذي اعتمد تصريحا يتضمن عناصر وثيقة الصلة بمنطقتنا. وقد كنا نتطلع بأمل على البناء على أساس برنامج عمل عام ٢٠٠١.

ولكن ينبغي ألا نسمح لعجز المؤتمر عن دفع عجلة تنفيذ برنامج العمل بأن يسيء إلى الجهود الرامية إلى منع استمرار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق نكرر تأييدنا للمقرر ٥١٩/٦٠، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الستين، والذي أقر الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

غير أنه يجب فعل المزيد لمعالجة هذه المشكلة بصورة ملائمة. وفي رأينا أن الجهود الدولية ينبغي أن توجه صوب اعتماد صك ملزم قانونا، متعلق بوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بسمات تسهل تعقبها. وعلى الحكومات، بما في ذلك حكومات البلدان الصانعة للأسلحة، مسؤولية التحقق من الحيلولة دون تحويل الأسلحة والذخائر المشتراة بصورة شرعية ووقوعها في أيدي المجرمين لتسهيل ارتكاب الجرائم عبر الحدود أو لتسليح الجماعات الإرهابية. إن القيام بعمليات التفتيش والتحقق المناسبة، بما في ذلك مراقبة عمليات النقل، من شأنه تأمين شرعية التجارة القانونية، وبهذه الطريقة تصبح وكالات إنفاذ القانون المحلية والدولية في موقع أفضل لتعقب الأسلحة التي تم الحصول عليها بصورة غير قانونية.

وفي منطقة الكاريبي، تتضافر الجهود حاليا على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي للحد من الانتشار غير الشرعي للأسلحة الصغيرة وللذخائر. إلا أن التعاون والمبادرات الثنائية والإقليمية والدولية حاسمة الأهمية، إذا أردنا أن نحرز أي تقدم في مكافحة هذه الظواهر. وفي هذا السياق، نقر بمبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، خاصة في مجال تنسيق العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ونساند أيضا الجهود الرامية إلى إبرام معاهدة خاصة بتجارة الأسلحة.

ختاما، تشاطر جامايكا رأي القائلين إن علينا أن نعزز باستمرار أهمية التعددية وأهمية الحلول التي تتفق عليها أطراف متعددة لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكننا،

بتعزيز الإطار المتعدد الأطراف، أن نحقق أهدافنا المشتركة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد مايما (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وبلدي، ليسوتو.

تود هذه المجموعة، بادئ ذي بدء، أن تهنئك سيدتي وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه دفة أعمال اللجنة الأولى في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأنك، بما أوتيت من خبرة غنية واقتدار على القيادة، سترشدينا إلى خاتمة ناجحة لعملنا. وإن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤكد لك دعمها وتعاونها على أكمل وجه.

وتؤيد جماعتنا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية. غير أن كلمتنا ستركز حصرا على بضعة مجالات محددة لها علاقة بجماعتنا.

وأحد أكبر التحديات التي ما انفكت تواجهها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي منذ نشأتها، هو انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، الذي يعرض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول في منطقتنا دون الإقليمية لخطر دائم. وتسلم حكوماتنا بأن آفة بمثل هذه الضخامة لا يمكن مكافحتها إلا من خلال جهد متضافر على المستوى المتعدد الأطراف. وعليه، ففي آب/أغسطس ١٩٩٥، أنشئت منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، للتعامل مع الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، بما فيها الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتظل مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية إحدى الأولويات العليا لهذه المنظمة.

وتدعم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جميع الجهود المبذولة على مختلف الصعد بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالتالي، كان من الملائم أن تشارك الدول الأعضاء في تلك الجماعة، بهمة ونشاط، كما فعلت، في الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وأن تشارك في المؤتمر أيضا. بل إنه، عقب المؤتمر مباشرة، وتحديدا في آب/أغسطس ٢٠٠١، اعتمدت تلك الدول الأعضاء البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة، في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وكان الهدف من البروتوكول وضع ضوابط وطنية وإقليمية بشأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها. وهو يلتمس معالجة المشاكل المتصلة بتصنيع الأسلحة النارية والذخيرة وتكديسها والاتجار فيها وحيازتها واستعمالها في المنطقة بصورة غير مشروعة. وتنفيذ البروتوكول يعد أولوية لجميع الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واضطلعت الدول الأعضاء بعدد من المبادرات، بما في ذلك عقد مؤتمرات، لحفز تنفيذ البروتوكول.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، اتخذت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عدة تدابير على الصعيد الوطني، تضمنت إنشاء مراكز لتنسيق عملها بشأن قضايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستعراض التشريعات ذات الصلة

أو استحداث تشريعات جديدة، وتدمير الفائض و/أو العتيق من الأسلحة والعتاد.

وقد يكون من الملائم أن نشير في هذا المقام، إلى أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كانت تتوخى نتيجة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ من شأنها أن ترسم طريقا للتقدم في تنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومع أن الجماعة الإنمائية تثق بأن المؤتمر الاستعراضي نجح في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد شعرت بالإحباط لفشل المؤتمر في اعتماد وثيقة ختامية.

ولا يخفى على أحد أن أفريقيا هي أكثر القارات تضررا بالألغام، وأن أحد أخطر العوامل التي تعوق الانتعاش الاقتصادي في القارة هو وجود الألغام الأرضية في أراض تقدر بملايين الأفدنة، مما يحول دون تنميتها. وما تلحقه الألغام الأرضية من دمار وخراب شديدين وبخاصة في بعض بلدان الجماعة، معروف للجميع ومدعم بالوثائق.

وبالتالي، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤازر بالكامل جميع الجهود التي شرعت فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من أصحاب الشأن، بهدف التنفيذ التام لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وإضفاء الطابع العالمي على هذه الاتفاقية. وجميع أعضاء الجماعة أطراف في معاهدة حظر الألغام. وهم ملتزمون بتحقيق هدف إقامة جنوب أفريقي خال من الألغام الأرضية، وفي نهاية المطاف، عالم خال من تلك الألغام. وهكذا يكون تنفيذ المعاهدة التزاما تأخذه الدول الأعضاء في الجماعة بمنتهى الجدية. بل الواقع أن بعض الدول الأعضاء في الجماعة أكملت تشريعاتها المحلية لتنفيذ المعاهدة، بينما يعكف البعض الآخر على سن أو تعديل التشريعات ذات الصلة، من أجل تنفيذها.

وقامت بعض الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتدمير مخزوناتها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ولا يزال البعض الآخر يصارع في سبيل إزالة الألغام، لكونها مهمة شاقة ومكلفة. مع ذلك، وبسبب الالتزام القوي في منطقتنا دون الإقليمية بضمان الأمن البشري والوفاء بالموعد الزمني النهائي المحدد بعشر سنوات لإزالة الألغام المزروعة، تعمل الدول الأعضاء على تحويل مواردها الهزيلة من أجل بلوغ ذلك الهدف النبيل. وعليه، تحث الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة حظر الألغام، أن تعتمد حظرا على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأن تفكر بجدية في أن تصبح أطرافا في المعاهدة.

وتود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تنضم إلى المتكلمين السابقين الذين أعربوا عن أسفهم العميق إزاء الورطة التي حلت مؤخرا بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونأسف أيضا لفشل مؤتمر عام ٢٠٠٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة، في التوصل إلى وثيقة ختامية موضوعية بتوافق الآراء، وكذلك لعدم وجود قسم يتناول مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتعتقد الجماعة أن القرارات المتخذة في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، والاتفاقات التي أبرمت في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض تلك المعاهدة، ينبغي أن تشكل برنامج عمل لنزع السلاح النووي.

أما الجهود المنسقة الجارية حاليا لمكافحة الإرهاب، فينبغي أن تشفع بجهود حقيقية ترمي إلى تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما مادتها السادسة. وينبغي أن تحظى

دعامات المعاهدة الثلاث – نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار بجميع جوانبه، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية – باعتبار متوازن في إطار آلية نزع السلاح برمتها. وبالتالي، تثني الجماعة الإنمائية على البرازيل لمبادرتها بخصوص الدعوة إلى بدء العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وفي غضون ذلك، نود أن نناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن ننظر في إمكانية أن تصبح أطرافا فيها، كيما يتسنى دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

وتتشاطر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الرأي القائل بوجود صلة قوية بين نزع السلاح والتنمية، وبأنه، فضلا عن ذلك، لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غياب السلام والأمن والاستقرار السياسي. وفي رأينا أنه إذا أمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحشد الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على خلافاتها إذ تشرف على إجراء مداولات مهمة بشأن القضايا ذات الصلة بنزع السلاح، فيمكن أن تتحقق أحلام أمم عديدة في عالم ينعم بالسلام والرخاء.

السيد نافوتي (فيجي) (تكلم بالانكليزية): سيدتي، من دواعي سرورنا أن نراكم تترأسون أعمال اللجنة الأولى. وكونكم أول امرأة تتولى رئاسة هذه اللجنة في تاريخها الذي يمتد إلى ٦١ عاما، لهو حقا حدث تاريخي. إن انتخابكم ورغبتكم المعلنة في مواصلة تحسين أساليب عملنا، يمنحان وفد بلادي إحساسا بالتفاؤل وسط الإنجازات الهزيلة التي حققناها في الماضي القريب. نهنئكم وأعضاء مكتبكم على انتخابكم، ونؤكد لكم دعم فيجي الكامل لعمل اللجنة في هذه الدورة.

إن فيجي على اقتناع بأنه، بالنظر إلى حجمنا وموقعنا الجغرافي وقدرتنا على التأثير في الشؤون العالمية، ليس هناك من سبيل أكثر فعالية من الإطار المتعدد الأطراف، للجمع بين الدول، وحفظ السلام، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، وبناء الحلول التفاوضية للمشاكل المشتركة. ومن خلال ذلك الاقتناع نستمد الشجاعة للإسهام في هذه المناقشة، وإخبار العالم بأن ما يشغل اهتمام الجبابرة والأقوياء له تأثير ونتيجة على الضعفاء والمعزولين، ويشكل لهم مصدر قلق حقيقي أيضا.

وهذه اللجنة تفتتح دورتها الحادية والستين إزاء خلفية يتصاعد فيها القلق الدولي من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما الأسلحة النووية. وفيجي، بصفتها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تأسى لأن مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية ما زالت موجودة، وأن البعض ما زال حريصا على زيادة تطوير هذا النوع من الأسلحة، وعلى تكديس ترسانات ضخمة منها. وامتداد الانتشار رأسيا ليشمل بلدانا أخرى غير الدول التقليدية الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والخطر الدائم الذي يمثله الانتشار الأفقي. يزدادان سوءا بفعل التهديد الحقيقي باحتمال وقوع تلك الأسلحة في أيدى أطراف فاعلة من غير الدول.

وتتمتع فيجي والبلدان الأخرى في منطقتنا بعلاقة ودية ومرضية مع شركائنا في الحوار، من حيث تنفيذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ واحترامها. ولا يسعنا إلا أن نشجع تكرار ترتيب من هذا النوع في مناطق أخرى، ومن ثم نرحب بمبادرات دول وسط آسيا في هذا الصدد.

وتؤيد فيجي جميع الجهود الرامية إلى حماية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ونشجع الحوار، ونؤمن بوجوب الاستغلال التام لفرص إقامة قنوات دبلوماسية في

إطار القانون الدولي والاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة. ونتطلع إلى بدء العملية التالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، ونعرب عن ثقتنا بأنه من خلال الدروس المستفادة، سيتسنى إحراز تقدم ملموس وموضوعي في هذا السياق.

ومن المهم دائما أن نذكِّر بالآثار المدمرة التي تجلبها تجربة الأسلحة النووية على صحة الإنسان والبيئة. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تكتسي نفس القدر من الأهمية الحاسمة في منع ذلك الضرر مستقبلا. وعلى الرغم من التأييد الدولي الساحق لتلك المعاهدة والطرق العديدة التي تسهم بها في ضمان أمننا، فإن فيجي، مثل غيرها، ترثى لأنه بدون توقيع ومصادقة الدول الرئيسية الذي تشترطه المادة الرابعة عشرة لدخول المعاهدة حيز النفاذ، لا يمكن بلورة أي يقين حقيقي حول مسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وأقول، بالمناسبة، إن عام ٢٠٠٦ يوافق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفيجي تنوه وترحب بحرارة بتصديق فييت نام، جارتنا في مجموعة الدول الآسيوية على المعاهدة، وتشجع الآخرين على الاقتداء بها.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن الأسلحة الصغيرة قد لا تكون لها نفس القدرة التدميرية العنيفة مثل ما لأسلحة الدمار الشامل؛ ومع ذلك فقد ثبت أنها مسؤولة عن سقوط أعداد لا تحصى من الأرواح في كل مكان من المعمورة، وأنها أصبحت بكل بساطة أسلحة دمار شامل تستخدم بشكل يومي. ولا تزال فيجي تشعر بقلق عميق إزاء التكديس والانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق كثيرة من العالم، بما فيها منطقة المحيط الهادئ. ومن واقع تجربتنا الخاصة المؤسفة، عرفنا ما هي تكلفة إساءة استخدامها، وبالتالي، نرحب بجميع الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك في هذا المحفل المتعدد الأطراف، لكبح الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أما فشلنا، في تموز/يوليه، في الاتفاق على وثيقة ختامية في مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، فبقدر ما هو محزن، لا يجوز أن يثبط عزمنا الجماعي على مواصلة كفاحنا المشترك للتصدي بصورة شاملة لطبيعة مشكلة الأسلحة الصغيرة بجميع جوانبها. وفيجي تشجع وتدعم الجهود الرامية إلى النهوض بتفاهم أوسع بين الدول حول الحاجة إلى مبادئ توجيهية عالمية لوضع ضوابط لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والوثيقة التي تفاوضنا عليها جماعيا في المؤتمر الاستعراضي لا تزال تمثل، في تقديرنا، وثيقة الأمم المتحدة الوحيدة التي تتضمن قائمة كاملة بتدابير من هذا القبيل.

ويبقى الكثير مما يتعين إنجازه في آلية نزع السلاح وعدم الانتشار. ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، ذكَّر هذه اللجنة، يوم الاثنين، بتسع نكسات كبرى مريرة شهدها العام الماضي. ورغم وجود عدد من الإنجازات المتواضعة، فإن الافتقار إلى التقدم لا يعبر بالتأكيد عن البيئة الحالية التي تعالج فيها قضايا نزع السلاح. وفيجي ممن اختاروا التمسك بتفاؤلهم حيال المستقبل. وندعو الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذا الميدان إلى إبداء إرادتها السياسية على المضي قدما. فالأمن هو مسؤوليتنا الجماعية.

الأسقف ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): سيدتي، يهنئكم وفدي على انتخابكم، ويؤكد لكم ولزملائكم في المكتب دعمنا الكامل.

من جهة، يبدو أن صيف عام ٢٠٠٦ كان مثبطا للهمم لما شهده من صراعات ودمار وخسائر في الأرواح. ومؤتمر الأسلحة الصغيرة لم يسفر عن أي نتيجة ملموسة. ومخزونات العالم التي تناهز ٢٧ ٠٠٠ سلاح نووي تظل كبيرة إلى حد يثير الجزع. ونفقات العالم العسكرية تجاوزت تريليون دولار للعام الثاني على التوالي.

ولكن من جهة أخرى، بدأ الوعي الإنساني يتحرك، بما يوحي بأن الحرب لا طائل من ورائها. والقوة العسكرية لا تأتي بالتحسن المتوقع الذي يخدم الصالح العام. والحروب الأخيرة أطلقت العنان لقوى دأبت على تقويض الحضارات. ولا يمكن تبرير المعاناة الإنسانية المترتبة عليها في عصر يمتلك آليات للتفاوض والوساطة وصنع السلام وحفظ السلام.

وعلى الرغم من الآفاق القاتمة الحالية، يمكن استشفاف بعض الملامح الإيجابية في ميدان الأمن الأوسع، وهو ما لوحظ في تقرير لجنة أسلحة الدمار الشامل. فعدد الصراعات بين الدول آخذ في التناقص. وعمليات حفظ السلام تحول دون نشوب الحروب الساخنة في أماكن كثيرة. ولجنة بناء السلام تعد نفسها لمساعدة الدول على الخروج من الصراع وبذلك تقلص من مخاطر انزلاقها إلى أعمال العنف مرة أخرى.

وهذه اللجنة، بدورها، ينبغي أن تساعد المجتمع الدولي على التماس فوائد عالم متزايد الترابط. والحوار ضروري لبلوغ ذلك الهدف. وثمة حاجة إلى إقامة حوار أفضل بكثير من القائم في محافل الأمم المتحدة لنزع السلاح. ذلك أن النقاش في الوقت الحالي ما زال عقيما، على ما يبدو. ولو تسنى التشديد على البعد الإنساني الذي يرتكز عليه موضوع الأسلحة الصغيرة، ربما كان من الممكن التوصل إلى معاهدة تشتد الحاجة إليها في مجال تجارة السلاح. ولكن الاتجار بالأسلحة الصغيرة الذي يستأثر بأربعة بلايين دولار سنويا، لم يصبح بعد موضوعا لاتفاق عالمي شامل. وكل ما لدينا، بدلا من ذلك، هو خليط من قوانين وطنية لمراقبة الصادرات، وهذه يمكن أن يتحايل عليها تجار الأسلحة عديمو الضمير. وفي العالم اليوم ستمائة وأربعون مليون قطعة من تلك الأسلحة تقتل وتشوه عشرات الآلاف من البشر، وتشعل أزمات اللاجئين، وتقوض سيادة القانون، وتفرخ ثقافة تروج للعنف والإفلات من العقاب.

ذاك هو الجانب الإنساني من مناقشة مسألة الأسلحة الصغيرة التي لها أيضا تأثير عميق على الأطفال. ولا شك في أن التركيز على الأعداد الكبيرة ممن يعانون من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة سيدفعنا حتما للتوصل إلى معاهدة بشأن تجارة السلاح.

والكرسي الرسولي يغتنم هذه الفرصة ليناشد المجتمع الدولي من جديد إنشاء إطار قانوني ملزم يهدف إلى تنظيم الاتجار بأي نوع من أنواع الأسلحة التقليدية، وكذلك الدراية الفنية والتكنولوجيا اللازمين لإنتاجها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي مشروع القرار الهادف إلى إرساء معايير دولية مشتركة تنظم استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية، كخطوة نحو إبرام صك شامل ملزم دوليا بشأن تلك المسألة. هذا، فضلا عن وجود حاجة إلى دعم أقوى لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويلزم أيضا توفر مزيد من الشفافية في مجال التسلح إن كان لنا أن ننهض بتدابير بناء الثقة.

ومن الضروري أيضا تعزيز الحوار في مجال الأسلحة النووية، بل إن هذه الضرورة تزداد إلحاحا يوما بعد يوم. ومؤخرا قال الأمين العام إننا وصلنا إلى مفترق طرق في هذا الصدد. وأحد الطرق يمكن أن يقودنا إلى عالم يقيد فيه انتشار الأسلحة النووية ويعكس مسار ذلك الانتشار من خلال الثقة والحوار والاتفاق التفاوضي. أما الطريق الآخر

فيقودنا إلى عالم تشعر فيه أعداد متزايدة من الدول بأنها مضطرة إلى التسلح بأسلحة نووية، ومن هنا يتعاظم خطر الإرهاب النووي.

ويتفق وفدي مع الرأي الذي مفاده أن المجتمع الدولي يبدو تقريبا وكأنه يمشي وهو نائم على الطريق الأخير، لا بحكم خيار واع بل عن طريق سوء التقدير والمناقشات العقيمة وشلل الآليات المتعددة الأطراف المعنية ببناء الثقة وحل الصراعات.

وذلك مؤشر قوي ينبغي أن يحث كل الأطراف المهتمة على الالتزام الواضح بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وعلى التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وعلى إضفاء الصفة القانونية على الضمانات الأمنية السلبية، وعلى إلغاء حالة الإنذار القصوى للأسلحة النووية. وتلك الخطوات بحد ذاتها قيِّمة. ومن شأنها أيضا تقليل مخاطر استخدام الإرهابيين للأسلحة الكارثية وتقليل إمكانيات حصولهم عليها وخلق الدعم لتعزيز عدم الانتشار.

لقد تكلم الكرسي الرسولي مرارا عن هذا الموضوع، ملتمسا من الحكومات التي تمتلك الأسلحة النووية علنا أو سرا أو تلك التي تنوي امتلاكها، أن توافق على تغيير مسارها باتخاذ قرارات واضحة وحاسمة والسعي إلى نزع السلاح النووي بطريقة تدريجية ومتسقة. وسياسات الردع النووي، التي كانت نموذجا سائدا أثناء الحرب الباردة، يمكن بل يجب الاستعاضة عنها بتدابير ملموسة لنزع السلاح تقوم على الحوار والمفاوضات المتعددة الأطراف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تكتمل بذلك قائمة المتكلمين صباح هذا اليوم.

أُخبرت بأن وفودا عديدة ترغب في التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكِّر الوفود كافة بأنه، وفقا للنظام الداخلي، يحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد. وتحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق.

والآن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اليوم، استمعت اللجنة الأولى إلى عدد من المزاعم غير المدعومة بأدلة كافية عن بلدي من ممثل النظام الإسرائيلي – وهو نظام يقوم على العنف والاحتلال وإرهاب الدولة وسفك الدماء.

ولا يخفى على أحد أن إسرائيل ما برحت تنتهك باستمرار وتعمّد العديد من القوانين والمعايير الدولية، ناهيك عن عشرات من قرارات الأمم المتحدة التي رد ذلك النظام غير المشروع والمستهتر عليها بتحد تام. وفي ذلك السياق، يمكن الإشارة خصوصا إلى سياسة النظام الإسرائيلي الخبيثة بشأن الأسلحة النووية، التي تدل على إخفائه لترسانته النووية في العقود الأخيرة ومتابعته لتطويرها بلا هوادة، بدعم من الولايات المتحدة.

لا جدال، على أن هذه السياسة ذات النوايا الشريرة قد هددت السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط المضطربة على مدى سنوات. وفي الحقيقة، يشكل خطر إسرائيل النووي وقدرتها الصاروخية، المقترنة بسلوكها، خطرا حقيقيا لا للسلم والأمن الإقليميين فحسب، بل أيضا للعالم برمته.

ولذا، لا بد من تصدي المجتمع الدولي لهذا الخطر بطريقة عاجلة وحاسمة. والواقع أن ذلك النظام، ينبغي أن يواجه جبهة موحّدة وأن يخضع لضغط مستمر حتى يتخلى

أسلحته النووية. ووفقا لما طالبت به الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز سابقا في هذه اللجنة، ينبغي لإسرائيل الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإخضاع كل مرافقها النووية إلى الرقابة الدولية.

وجدير بالذكر أن العقبة الوحيدة القائمة في وجه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في عدم انضمام ذلك النظام إلى المعاهدة ومواصلته بطريقة سرية تشغيل المرافق النووية غير المشمولة بضمانات، بمساعدة الولايات المتحدة ودعمها التكنولوجي وعونها. ولم يكترث ذلك النظام إطلاقا بالنداءات الدولية المستمرة في مختلف المحافل، لا سيما مؤتمر استعراض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ٢٠٠٠، الذي دعا النظام باسمه إلى الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فورا وبدون شروط. وعلاوة على ذلك، لم يكن النظام المذكور قط طرفا في صكوك دولية بشأن أسلحة الدمار الشامل: اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونحن نرى أن المزاعم التي لا أساس لها من الصحة وبيان ممثل النظام الصهيوني في هذه اللجنة اليوم يشيران إلى أن أولئك الذين يضعون بلدي تحت ضغط متعاظم وغير معقول وغير عادل يسعون في الحقيقية إلى خدمة مصالح النظام الإسرائيلي غير المشروع. ونعتقد كذلك أن المجتمع الدولي يدرك جيدا تلك الخدعة ولذا فإنه لن يستسلم للضغط الذي يرمي إلى صون السياسات والممارسات غير القانونية للنظام الصهيوني ومصالحه غير المشروعة.

إن انتخاب جمهورية إيران الإسلامية لمنصب نائب رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومكتب مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضلا عن البيان الذي أصدره ١١٨ رئيس دولة من حركة عدم الانحياز، يدلان بوضوح على ذلك. وبالتالي فإن ذلك الوفد، الذي يشعر بخيبة أمل عميقة تجاه الانتخابات، يمكنه أن يواصل شعوره بخيبة الأمل.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيتوفر لوفد بلادي كل الوقت لتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة، وكذلك تهنئة أعضاء المكتب، في كلمتنا التي سنلقيها غدا. إنما طلبت التكلم الآن في إطار حق الرد، للرد على قيام مندوب إسرائيل بزج اسم بلادي في البيان الذي ألقاه أمام هذه اللجنة.

كما يعرف جميع الأعضاء أن اللجنة الأولى قد دأبت على مدى عقود وليس سنوات فحسب على دراسة خطر التسلح النووي الإسرائيلي. وهناك مشروع قرار جرى العرف على طرحه أمام هذه اللجنة على مدى سنوات طوال بهذا الشأن. وعلاوة على ذلك، فإن موضوع التسلح النووي الإسرائيلي وخطره على دول المنطقة برمتها يُطرح سنويا أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. إذاً، لا جدال علي أن هناك خطرا وحيدا على دول المنطقة وعلى الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، ألا وهو الخطر النووي الإسرائيلي حصرا. ونتذكر بهذا الصدد أن قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) قد تطرق إلى هذا الموضوع، واعتبر القدرات النووية الإسرائيلية خطرا على المنطقة وطالب بإزالة ذلك الخطر.

إسرائيل بنت بمساعدة من دول كبرى – لا أجد ضرورة للتذكير بها ولكنها معروفة لدى الجميع – إسرائيل هذه بنت ثمانية مفاعلات نووية تُستعمل لأغراض عسكرية بحتة فوق رقعة من الأرض لا تتجاوز مساحتها ٢٠ ألف كم مربع، وهي بذلك تهدد أمن شعوب المنطقة ككل، بما في ذلك دولة إسرائيل نفسها.

الحقيقة ناصعة، واضحة لا تحتاج إلى أي تلاعب بالكلام، فالمجتمع الدولي قلق من الترسانة النووية الإسرائيلية التي يقر البعض بأنها قد وصلت إلى ما يتجاوز القدرة النووية لفرنسا وبريطانيا والصين مجتمعة. نحن لا نتحدث شعرا أو أدبا وإنما نقول حقائق مقلقة جدا بالنسبة للمجتمع الدولي بشكل عام، ولكن بالنسبة لنا بشكل خاص.

إن قيام مندوب إسرائيل بخلط الأوراق والتحدث عن موضوعات غير ذات صلة بمسألة نزع السلاح والأمن الدولي إنما يهدف إلى إبعاد الأنظار عن ذلك الخطر الإسرائيلي الكبير الذي يقلقنا جميعا.

إسرائيل، بمساعدة من بعض الدول، تقوم حاليا باستخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية مستخدمة الطاقة النووية. وهذا يعني أن الخطر الإسرائيلي قد وصل إلى الفضاء الخارجي و لم يعد يقتصر على الأرض. ولذلك فإنني أدعو أعضاء هذه اللجنة الموقرة إلى أخذ كل هذه الأمور بعين الاعتبار لدى الاستماع إلى مثل هذه الاتهامات المجافية للصواب التي لا تؤكد إلا شيئا واحدا ألا وهو أن إسرائيل لا تحترم قرارات الأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح وخاصة أسلحة الدمار الشامل ولا قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا قرارات مجلس الأمن. ولذلك فإنها هي المتهمة بخرق القانون الدولي وهي التي تضع نفسها على هامش الحياة الدولية في مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

برنامج العمل

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أذكّر الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الأربعاء المقبل، ١١ تشرين الأول/أكتوبر. ويرجى من الوفود تقديم مشاريع قراراتها بحلول الموعد النهائي بغية تمكين الأمانة العامة من توفيرها للجنة بوصفها وثائق رسمية في أقرب وقت ممكن. وأفترض أن كل الوفود قد استفادت من مجموعة الوثائق التي أعدتها الأمانة العامة. وسيساعد ذلك بالتأكيد في تسريع عملية تناول مشاريع القرارات والمقررات.

وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية من عمل اللجنة – أي المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات والبت فيها، جرى تعميم جدول زمني إرشادي على اللجنة أثناء الجلسة التنظيمية التي عقدت في الأسبوع الماضي بوصفه الوثيقة A/C.1/61/CRP.2. بيد أنه بالنظر إلى بعض التعديلات الطفيفة ذات الطبيعة الفنية التي ارتئي إدخالها على تلك الوثيقة، فقد تم تنقيحها وتعميمها على كل الوفود صباح هذا اليوم بوصفها الوثيقة A/C.1/61/CRP.2/Rev.1.

وفي إعداد الجدول الزمني الإرشادي، اتبعت إلى حد كبير الممارسة التي رسختها اللجنة بالفعل خلال دوراتها السابقة. وبعد أن ننتهي من المناقشة العامة، ونأمل أن يحدث ذلك في نهاية جلستنا صباح يوم الاثنين ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أود أن اقترح أن نجري مناقشاتنا للمرحلة الثانية بالطريقة التالية.

أولا، خلال الأسبوع الأول من المناقشات المواضيعية، ستكرس الجلسة التي ستعقد بعد ظهر يوم الاثنين ٩ تشرين الأول/أكتوبر للتبادل غير الرسمي للآراء مع وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ومع مسؤولين آخرين رفيعي المستوى بشأن الحالة الراهنة في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات ذات الصلة. وكما يرد في الوثيقة A/C.1/61/CRP.2/Rev.1، سيكون لدينا أيضا متكلمان ضيفان هما المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن مشاركة المدير العام لوكالة الطاقة الذرية أو ممثله لم تتأكد بعد.

ثانيا، ستُكرس الجلستان اللتان ستعقدان في صباح وبعد ظهر يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الأول/أكتوبر لقضية الأسلحة النووية.

ثالثا، ستُكرس الجلسة التي تعقد يوم الأربعاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر لأسلحة الدمار الشامل الأخرى والفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح). وسيكون لدينا متكلم ضيف، هو الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

رابعا، ستُكرس الجلستان اللتان ستعقدان في يومي الخميس١٢ والجمعة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر للمسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية. وسيكون لدينا متكلمان ضيفان هما رئيس مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ورئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يوم الخميس؛ والرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في يوم الجمعة.

خامسا، ابتداء من الأسبوع الثاني للمناقشات المواضيعية، في الجلسة الصباحية التي ستعقد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، سنعقد أولا حلقة مناقشة يشترك فيها الخبراء المستقلون مع السيد هانز بليكس، رئيس لجنة أسلحة الدمار الشامل. وسنناقش بعد ذلك مسائل نزع السلاح والأمن الدولي الأخرى. وفي ذلك الصدد، سنجري تبادلا للآراء مع رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق.

سادسا، ستناقش اللجنة يوم الثلاثاء المصادف ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، نزع السلاح والأمن الإقليميين. وستجري اللجنة تبادلا تفاعليا للآراء مع وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح والمدراء الثلاثة لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية أثناء الجلسة.

سابعا، ستناقش اللجنة يوم الأربعاء المصادف ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، مسألة آلية نزع السلاح. وسيكون رئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ورئيس المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المتكلمين الضيوف. وسنجري أيضا متابعة للقرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دوراتها السابقة، وسنستمع إلى عرض للتقارير يقدمه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

ثامنا، في يوم الخميس المصادف ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، سيقدم ممثلو أربع منظمات غير حكومية عروضا إلى اللجنة بشأن موضوع المسائل النووية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكما يرد في الحاشية في أسفل الوثيقة A/C.1/61/CRP.2/Rev.1، أعتزم تقسيم الجلسات الرسمية التسع إلى ثلاثة أجزاء حتى تتمكن اللجنة من الاستخدام الكامل للوقت المخصص لها بالمشاركة في مناقشات مثمرة وبعرض جميع مشاريع القرارات بطريقة ناجعة وحسنة التوقيت. وبعض الجلسات في الجزء الأول ستبدأ بمتكلم ضيف، على النحو المبين في الوثيقة A/C.1/61/CRP.2/Rev.1.

وبعد أن يدلي المتكلم ببيانه الاستهلالي، سوف أعلق الجلسة الرسمية لفترة قصيرة حتى نتمكن من عقد جلسة غير رسمية لطرح الأسئلة على المتكلم الضيف ولتلقي أجوبته. وبعد ذلك سنستأنف الجلسة الرسمية وننتقل إلى الجزء الثاني الذي سيتكون من بيانات تدلي بها الوفود بشأن الموضوع

المحدد قيد النظر. والجزء الثالث والأخير، وهو رسمي أيضا، سيتيح الوقت لتقديم مشاريع القرارات والمقررات.

وأود أن أذكر أيضا بأن الوفود ستتمكن في الجلسة الأخيرة من المرحلة الثانية من عملنا، والتي حددتُ لها موعدا احتياطيا في يوم الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر من تقديم مشاريع القرارات المتبقية إذا لزم الأمر. وهذا بالتأكيد سيعطي اللجنة الوقت الكافي خلال مرحلة البت في مشاريع القرارات. وبالتالي، أحث جميع الوفود على أن تبذل قصارى جهدها لتقديم مشاريع القرارات خلال المرحلة الثانية المقبلة من عمل اللجنة. ويمكن للجنة كذلك أن تستخدم الجلسة الأخيرة تلك لمناقشة المسائل التي تتطلب وقتا إضافيا.

كما أود أن أضيف أنه إذا تبقى بعض الوقت بعد أن تنتهي اللجنة من مناقشتها الموضوعية لموضوع معين ومن تقديم مشاريع القرارات في جلسة ما، فإنه يمكننا أن ننتقل إلى مناقشة الموضوع التالي في جدولنا الزمني. وبالتالي، وحيث أننا نتبع مفهوم قائمة المتكلمين المتجددة المعتمدة حاليا في المناقشة العامة، فإنني أرجو من جميع الوفود أن تكون دائما على استعداد لمناقشة الموضوع التالي إذا لزم الأمر.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إذا كانت اللجنة ترغب في تغيير طريقة سير الجلسة، فيمكننا أن نوافق على ذلك. وأردت فقط أن أطلب إيضاحا حول سبب تغيير الأجزاء المشار إليها من رسمية إلى غير رسمية. ونظرا لأن مداولات اللجنة الأولى ينبغي أن تكون مسجلة، فقد كان فهمنا في العام الماضي بأننا قررنا التغيير من رسمي إلى غير رسمي لكي نخفف من أعباء المحاضر الحرفية لمداولات اللجنة. وأود أن أعلم ما هو سبب تغيير الأجزاء الرسمية إلى غير رسمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): كما قلتُ، السبب الذي دعانا إلى إجراء هذا التغيير الفني هو أننا أردنا أن يكون ذلك مماثلا تماما لمداولات العام الماضي. وهذه هي بالضبط الطريقة التي اتبعت في العام الماضي. وقد وقع نوع من الخطأ الفني في مذكرة الرئيس، ولذلك أردتُ أن أوضح أن المداولات ستجري تماما وفقا لما تم الاتفاق عليه في العام الماضي.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالوثيقة A/C.1/61/CRP.2/Rev.1، فإننا متفقون على أن القصد هو أن تسير الجلسات وفقا للممارسة التي اتبعت في العام الماضي، ولكن علي أن أعترف بأنني لست متأكدا بأن ذلك مماثل تماما لما اتبع في العام الماضي. وحيث أن الوثيقة ليست بحوزتي هنا، فإنني أود العودة إلى هذه المسألة بعد مراجعة وثيقة العام الماضي من حيث كيفية تقسيم الجلسات. فما أذكره مختلف بعض الشيء، ولكن لن أخوض في ذلك الآن لأن وثيقة برنامج العمل في العام الماضي ليست لدي الآن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الأمانة العامة سعت للتأكد من أنهما متماثلتان، وما أفهمه أنا، على الأقل، هو أنهما متماثلتان.

أعطي أمين اللجنة الكلمة.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): لقد راجعنا المحاضر الحرفية للعام الماضي، ويمكن للممثلين أن يتفضلوا بالعودة إليها والتدقيق فيها. ويبدو أن ما شرحته الرئيسة بالتفصيل يصف على أفضل وجه مداولات العام الماضي المنعكسة في المحاضر الحرفية، وبالتأكيد فإن الوفود مدعوة إلى التدقيق في تلك المحاضر لكي تتيقن من ذلك تماما.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): حيث أنني أتفق مع ما قاله زميلي من مصر، فإن ما يذكره وفد بلدي أيضا يختلف اختلافا طفيفا عما ورد في الوثيقة التي جرى تعميمها. فهل يمكننا أن نطلب تأجيل البت بشأن

الوثيقة إلى مرحلة لاحقة، بحيث نعود إلى هذه المسألة في وقت لاحق؟

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالتأكيد. أعتقد أننا سنعود إلى البت في هذا الشأن غدا. وريثما يتم ذلك، فإن الممثلين كما قال أمين اللجنة، لهم مطلق الحرية في أن يدققوا في سجلاتهم.

وأود أن أبلغكم كذلك بأنه لن تكون هناك قائمة رسمية للمتكلمين في المرحلة الثانية المقبلة من عملنا. ومع ذلك، فإنني أشجع الوفود على إبلاغ الأمانة العامة بنيتهم في التكلم قبل بدء الجلسات. وإن لم تفعل الوفود ذلك، فستؤخذ الطلبات بالإدلاء ببيانات من القاعة مباشرة في ذلك اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.